مطالب المجتمع العربي من ميزانية الدولة لسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢

والخطة لإغلاق الفجوات والتطوير الإقتصادي ٢٠٢٢-٢٠٢٦

مطالب المجتمع العربي من
ميزانية الدولة لسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢

والخطة لإغلاق الفجوات
والتطوير الاقتصادي ٢٠٢٢-٢٠٢٦

جعفر فرح

ربيع شقور

نوفمبر ٢٠٢١

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن آراء صندوق فريدريش إيبرت.

يمنع منعًا باتًا أي استخدام تجاري بإصدارات مركز مساواة بالتعاون مع صندوق فريدريش إيبرت من دون الحصول على إذنٍ خطيّ بذلك.

المحتويات

موقف مركز مساواة من ميزانية الدولة للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢ وخطة التطوير ٥٥٠ ..... ٣

وزارة التربية والتعليم ٨

مجلس التعليم العالي ١٠

وزارة الصحة ١١

وزارة الثقافة والرياضة ١٢

وزارة الزراعة ١٦

وزارة الإسكان ١٧

وزارة المواصلات ٢٣

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية ٢٦

وزارة الاقتصاد والصناعة ٢٨

وزارة العمل والتشغيل ٣٢

وزارة المساواة الاجتماعية ٣٤

وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل ٣٥

وزارة السياحة ٣٦

سلطة المياه والصرف الصحي وشركات المياه ٣٧

وزارة الاتصالات ٣٨

الخدمة الرقمية وإتاحة الخدمات الحكومية باللغة العربية ٣٩

وزارة الطاقة ٤٠

وزارة جودة البيئة ٤١

وزارة الداخلية والسلطات المحلية ٤٢

وزارة المالية، بنك إسرائيل – إتاحة التمويل للمجتمع العربي ٤٤

وزارة العدل ٤٥

البلدات المختلطة ٤٦

القرى العربية في النقب ٤٧

مفوضيّة خدمات الدولة - التنوّع الوظيفي في سلطات الدولة ٥٠

ملخص ٥١

المصادر ٥٢

موقف مركز مساواة من ميزانية الدولة للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢ وخطة التطوير ٥٥٠

تبلغ ميزانية الدولة الصافية للسنة المالية ٢٠٢١، بما في ذلك سداد الديون، وتشمل أيضًا ميزانية الخطة الاقتصادية في مواجهة أزمة كورونا بمبلغ ٦٨ مليار شيكل، ما قيمته ٦٠٩,١ مليار شيكل. ستصل الميزانية في عام ٢٠٢٢، نحو ٥٧٢,٩ مليار شيكل، بما في ذلك نفقات كورونا وسداد الديون. صادقت الكنيست في إطار الميزانية، على أموال خاصة حسب طلب أحزاب الائتلاف: لسنة ٢٠٢١ إضافة بمبلغ ٣٢٦ مليون شيكل، ولسنة ٢٠٢٢ إضافة بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل.

سيصل عجز الميزانية خلال سنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢، الى ٦,٨٪ و٣,٩٪ على التوالي. سيتطلب تخفيض العجز تقليصًا في النفقات الحكومية وزيادة جباية الضرائب.

من بين الإصلاحات التي يشملها اقتراح الميزانية: «تطوير البنية التحتية في مجال النقل والإسكان والطاقة والتكنولوجيا، وتهيئة الظروف التي تدعم النمو في القطاعين الخاص والحكومي، مثل التنظيم والتنافسية والارتقاء بالخدمات العامة وتنجيع القطاع العام».

تواصل وزارة الامن زيادة ميزانيتها السنوية بناء على طلب الجيش وبموافقة الحكومة، كما تتضمن الميزانية المعتمدة زيادة في ميزانية الصحة بسبب أزمة كورونا.

بعد فحص إطار ميزانية الدولة لعامي ٢٠٢٢-٢٠٢١ الذي تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة في ٢,٨,٢٠٢١ ومن قبل الكنيست، يطالب مركز مساواة بأن يتم تحديد بنود صرف واضحة للميزانيات الإضافية التي من المفترض أن تغلق الفجوات التي تمت الموافقة عليها في قرار الحكومة رقم ٥٥٠ في تاريخ ٢٤,١٠,٢٠٢١ ضمن بنود واضحة.

فيما يلي موقف القسم الاقتصادي والاجتماعي لمركز مساواة مقترح الميزانيات:

١. ميزانية ٢٠٢١:

المطلب: تخصيص ٣,٨ مليار شيكل من ميزانية ٢٠٢١ كميزانية مخصصة للمجتمع العربي

كان من المفترض أن تتضمن ميزانية ٢٠٢١ التنفيذ الكامل للقرارات الحكومية المتخذة في العامين ٢٠١٥-٢٠١٦. كان من المخطط أن يرصد قرار الحكومة رقم ٩٢٢ نحو ١٥ مليار شيكل لمدة خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠) لصالح المجتمع العربي. اتضح في نهاية عام ٢٠٢٠، أنه تم صرف نحو ٦ مليارات شيكل فعليا. مددت الحكومة فترة تطبيق خطة ٩٢٢ لسنة أخرى حتى نهاية عام ٢٠٢١. ميزانية عام ٢٠٢١، لا يوجد فيها ذكر للرصيد المتبقي من خطة ٩٢٢ بمبلغ إجمالي يبلغ نحو ٩ مليارات شيكل.

أقرت الحكومة يوم ٣٠/١٢/٢٠١٥ أن المبلغ المخصص لتنفيذ خطة ٩٢٢ هو ١٥ مليار شيكل، تراجع الوزراء وكبار المسؤولين في وزارة المالية عن هذا المبلغ في عام ٢٠٢٠، وقلصوه ل ٩,٨ مليار شيكل، حيث تم التلاعب بميزانية خطط تقليص الفجوات في مجال التربية والتعليم من الميزانية العامة. وعليه، كان من المفروض ان تشمل ميزانية ٢٠٢١ على الأقل الفارق بين مبلغ ٦ مليار شيكل الذي صرف فعليا، ومبلغ ٩,٨ مليار شيكل الذي كان من المفترض تخصيصه، أي ٣,٨ مليار شيكل. لكن حتى هذا المبلغ لم يتم تحديده في ميزانية ٢٠٢١.

١. ميزانية ٢٠٢٢:

المطلب: تخصيص ١٢,٢ مليار شيكل كميزانية مخصصة لإغلاق الفجوات في المجتمع العربي

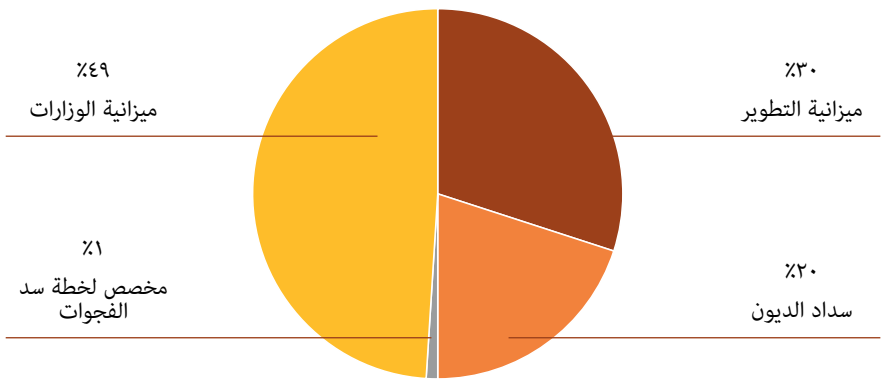

ميزانية دولة إسرائيل لعام ٢٠٢٢

حسب اتفاق الائتلاف الحكومي مع القائمة العربية الموحدة، من المفروض أن تخصص الحكومة في عام ٢٠٢٢ مبلغًا يتراوح بين ستة وسبعة مليارات شيكل للمجتمع العربي بجميع أجزائه.

لا تتضمن الميزانية العامة للدولة التي صادقت عليها الحكومة تحديدًا واضحًا للميزانيات الإضافية لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالميزانيات العادية التي من المفترض أن تستثمرها الوزارات. دار نقاش حاد بين الوزارات الحكومية ووزارة المالية أثناء إعداد الميزانية حول مصادر الميزانية التي سيتم استثمارها في المجتمع العربي. طلبت وزارة المالية من كل وزارة حكومية بتخصيص شيكل مقابل الشيكل الذي سيتم تخصيصه من قبل وزارة المالية. عمليًا، هذا مبلغ يتراوح بين ثلاثة وثلاثة مليارات ونصف المليار شيكل إضافي يجب استثمارها في بنود ميزانية واضحة من قبل وزارة المالية.

نظرًا لعدم إجراء رصد واضح لبنود ميزانية قرار الحكومة ٥٥٠ قبل إقرار الميزانية من قبل الكنيست، ستضطر الحكومة إلى التوجه الى لجنة المالية البرلمانية لرصد الميزانيات مما سيؤدي إلى استمرار المفاوضات حول الميزانيات ومن المتوقع أن تتحول إلى قضية خلافية بين الائتلاف والمعارضة.

يطالب مركز مساواة بتخصيص مبلغ ١٢,٢ مليار شيكل عام ٢٠٢٢ حسب التفصيل في الجدول أدناه:

الوزارة الحكومية	الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
وزارة التربية والتعليم	• سد فجوات بتكلفة الساعات التفاضلية في المدارس الثانوية • بناء صفوف تعليمية • تحسين التحصيل الدراسي • برامج تعليم غير منهجي	١٠٠	٧٠,٠١٣,٢٠١	٢,٥٠٠	٦٩,٧١٧,٤١٦	١٢,٥٠٠
مجلس التعليم العالي	• إتاحة التعليم العالي ورفع نسبة الطلاب الجامعيين العرب وإقامة كليات ببلدات عربية	٥٠	١٢,٣٦٦,٣٤٣	١٠٠	١٢,٥٠٤,٢٣٩	٥٠٠
وزارة الصحة	• تطبيق خطة سد الفجوات الصحية	٤٠	٥٥,٤٢١,٣٤٧ يشمل ميزانية مكافحة الكورونا	٢٠٠	٤٥,٠٩٢,٦٦٨	١,٠٠٠
وزارة الثقافة والرياضة	• تطوير قطاعات الرياضة التنافسية • دعم الإنتاج الثقافي المحلي	٥٠ للرياضة ٤٨ للثقافة	٢,٦٩٥,٤٣٨	١٣٠ للرياضة ١٢٠ للثقافة	٢,٥٩٢,٣٣٨	١,٢٥٠
وزارة الزراعة	• معالجة الفيضانات وتطوير طرق زراعية ودعم الإنتاج الزراعي	٢٠	١,٦٥٢,٢٨٨	٣٧	١,٩٤٩,٨٢٧	١٨٥
وزارة الإسكان	• تطوير خرائط تفصيلية • بناء أحياء جديدة • التطوير البلدي • بناء مؤسسات عامة	١٨٥,٥	٥,٥١٥,٩٦٧	١,٦٠٠	٥,٥٥٣,٣٤٩	٨,٠٠٠
وزارة المواصلات	• تعبيد شوارع داخل البلدات وبينها وتحضير البنية التحتية • المواصلات العامة بما في ذلك القطار إلى الطيبة، الطيرة، سخنين، أم الفحم	٥٠٠	٣٦,٤٣٨,١٠٦	٢,٠٠٠	٣٦,٦٠٠	١٢,٥٠٠

الوزارة الحكومية	الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	• تقليص نسب الفقر • بناء مكاتب رفاه • توفير الأمن الغذائي • تمويل تفاضلي لخدمات الرفاه (matching)	٥٠	٩,٧٠٨,٣٠٢	٥٠٠	٩,٧١٢,٨٥٦	٢,٥٠٠
وزارة الاقتصاد والصناعة	• إنشاء مناطق صناعية • دمج العرب في الأبحاث والتطوير • تعزيز قطاع الأعمال	٥٠	٧,٤٧٤,٣٥٤ يشمل ميزانية أزمة كورونا	٥٠٠	٦,٤١٩,٤٥٣	٢,٥٠٠
مكتب العمل وخدمات التشغيل	• تعزيز تشغيل الشباب والنساء • تشغيل الأهالي وحضانات الطفولة المبكرة • التأهيل المهني	٥٠	٤,٢٠٥,٢٠٨	٥٠٠	٣,٣٩٥,٠١١	٢,٥٠٠
وزارة المساواة الاجتماعية	• أطر لرعاية المسنين • برامج للشباب • برامج للنساء • تفعيل سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي	١٩,٠٢٩	١٩٧	١٠٠ قسم من المبلغ مخصص لسلطة التطوير: ٣٥,٦٧٥	١٨١	٥٠٠
وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل	• مراكز الشبيبة • والترويج والابتكار	٤٠	٣٦٦	١٥٠	٣٤١	٧٥٠
وزارة السياحة	• دعم تسويق السياحة في البلدات العربية • دعم إقامة مرافق تقدم خدمات سياحة	٥٠	١,٥٨٩,٠٣٤	٣٠٠	٤٨٧,٧٤٠	١,٥٠٠
سلطة المياه والصرف الصحي	• تطوير شبكة المياه وربطها بشبكات الصرف الصحي	١٠٠	٨٠٧,٥٣٦	٢٠٠	٨٨٢,٦٥٤	١,٠٠٠
وزارة الاتصالات	• نشر الألياف البصرية • الاستثمار في الإنتاج التلفزيوني العربي	١٠	٦٤,٦٩٧	١٢٠	٢٢٧,٩٨٦	٦٠٠

الوزارة الحكومية	الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
إتاحة الخدمات الحكومية الرقمية (ديجيتال)	• اغلاق الفجوات الرقمية			٢٠	٣٦٣	١٠٠
وزارة الطاقة	• ربط البيوت بالكهرباء	٥٠	٥٠٨,٤١٤	١٠٠	٥٨٢,٤٤١	٥٠٠
وزارة البيئة	• معالجة إخلاء النفايات قرية الصيادين في جسر الزرقاء والمحميات الطبيعية	٥٠	٣٦٨,٣٥٤	١٢٠	٣٧٥,٨٥٩	٦٠٠
وزارة الداخلية	• تطوير بنية تحتية • مساواة بهبات الموازنة • هيئات التخطيط والبناء	٥٠٠	٧,٥٢٠,٤٧٠ يشمل ميزانية أزمة كورونا	٦٥٠	٦,٣٨٧,٦٣٥	٣,٢٥٠
وزارة المالية	• إتاحة القروض للمجتمع العربي (ضمانات للبنوك في القطاع الخاص والتجاري لتعزيز النشاط المصرفي في البلدات العربية)	٢٠٠	٣,٩٥٣,٥٨٢	١,٠٠٠ للضمانات المصرفية	٣,٢٠٩,٩٩٠	٥,٠٠٠ ضمانات الدولة للائتمان
وزارة العدل	• مكافحة العنصرية وتدريب مرشحين/ات للجهاز القضائي		٤,٠٠٠	٢٠	٤,٢٣٠	١٠٠
الإطفاء والإنقاذ	• إقامة محطات في البلدات العربية		١,٣٦٠	٢١	١,٤٣٠	١٠٥
المدن المختلطة	• اللد، الرملة، عكا، يافا، حيفا، معلوت، ترشيحا، نوف هجليل والبدات العربية في المجالس الاقليمية			٢٠٠		١,٠٠٠
تطوير البلدات العربية في النقب	• تطوير البنية التحتية للإسكان والتعليم والتشغيل والاعتراف بقرى غير معترف فيها			١,٠٠٠		٥,٠٠٠
إجمالي		٢,٢ مليار	٢٢٦,٢ مليار	١٢,٢ مليار	٢١٢,٢ مليار	٦٣,٤ مليار *

٢. قرار حكومي جديد (رقم ٥٥٠) لتقليص الفجوات:

بعد محاولة فاشلة لتفكيك سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع عربي من قبل الوزيرة المسؤولة، قدم مركز مساواة التماسًا إلى المحكمة العليا عام ٢٠٢٠ لتعيين مدير مهني عربي للسلطة. باشر مدير السلطة الجديد، السيد حسان طوافرة، الذي عين قبل نحو سنة، ببناء السلطة من جديد، وفي ذات الوقت، باشر ببلورة مقترح جديد لتقليص الفجوات في البلدات العربية. تم إعداد المقترح من قبل سلطة التطوير الاقتصادي في وزارة المساواة الاجتماعية، وصادقت عليه الحكومة في تاريخ ٢٤،١٠،٢٠٢١.

قام مركز مساواة وبعض المؤسسات الأهلية التخصصية، بما في ذلك لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، بتزويد المكاتب الحكومية بطواقم مهنية ومعطيات عن فجوات واحتياجات المجتمع العربي في المجالات المختلفة.

طالبت وزارة المالية سلطة التطوير الاقتصادي بتقليص الاقتراح، ونتيجة لذلك لا تتجاوب الخطة المعتمدة والمصادق عليها مع احتياجات المجتمع العربي كما اقترحتها المؤسسات الأهلية والمكاتب الحكومية.

سيواصل مركز مساواة المطالبة برفع حجم الميزانيات المستثمرة بتقليص الفجوات وسيتابع في نفس الوقت عملية تنفيذ قرارات الحكومة.

فيما يلي الميزانيات الواردة في قرارات الحكومة القطاعية من عام ٢٠١٥ حتى اليوم مقارنة بقرار الحكومة ٥٥٠:

القرار الحكومي	تاريخ المصادقة على القرار	الميزانيات التي كانت من المفترض أن تستثمر حسب القرار الحكومي بين السنوات ٢٠٢٠-٢٠١٥	الخطة الاقتصادية لسد الفجوات في المجتمع العربي بين السنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٢ من يوم ٢٤،١٠،٢٠٢١
التطوير الاقتصادي في البلدات العربيات خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠١٦: الخطة الحكومية رقم ٩٢٢ الخطة الحكومية رقم ٤٦٨	٣٠/١٢/٢٠١٥ ٢٠/١٠/٢٠٢٠	١٥ مليار شيكل	٢١,٨٤ مليار شيكل (من بينها ١,٤ مليار للعرب البدو في الشمال و٣٥٠ مليون للمدن المختلطة)
٢٠٢٠-٢٠١٦: خطة حكومية للتمكين الاقتصادي الاجتماعي في القرى البدوية في الشمال ٢٠٢٠-٢٠١٦ القرار الحكومي رقم ١٤٨٠	٢/٦/٢٠١٦	٩٠٠ مليون شيكل	
التطوير الاقتصادي الاجتماعي بين السكان البدو في النقب ٢٠٢١-٢٠١٧ القرار الحكومي رقم ٢٣٩٧	١٢/٢/٢٠١٧	٣ مليار شيكل	١٦. مليار شيكل
تطوير البلدات العربية الدرزية القرار الحكومي رقم ٩٥٩ القرار الحكومي رقم ٤٧٩٨	١٠/١/٢٠١٦ ٢٩/١٢/٢٠١٩	١,٩٦ مليار شيكل	٣ مليار شيكل
مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي القرار الحكومي رقم ١٤٠٢ القرار الحكومي رقم ٤٤٣٩ القرارات الحكومي رقم ٤٦٨ و٤٦٩ القرار الحكومي رقم ٥١٣ القرار الحكومي رقم ٨٥٢	١٠/٤/٢٠١٦ ٦/١/٢٠١٩ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ ٨/١١/٢٠٢٠ ١/٣/٢٠٢١	٢ مليار شيكل	٢,٥ مليار شيكل
إجمالي المفروض رصده حسب قرارات الحكومة		**٢٢,٨٦ مليار شيكل**	**٣٢,٥ مليار شيكل**

٤. زيادة الميزانية لتقليص الفجوات:

المطلب: في ضوء توحيد جميع قرارات الحكومة القطاعية داخل إطار ميزانية واحدة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ونظرًا لعدم استكمال تنفيذ القرارات الحكومية السابقة، يجب أن تتم زيادة المبلغ المخصص للمجتمع العربي من الميزانية في السنوات الخمس المقبلة وتعديله وفقًا للاحتياجات على أرض الواقع.

اتخذت حكومة نتنياهو بين السنوات ٢٠٢٠ و٢٠١٥، قرارات حكومية لتقليص الفجوات في البلدات العربية والتصدي لظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي. الميزانيات التي كان من المفترض أن تخصص للمجتمع العربي في إطار هذه القرارات قد تم تخصيصها بشكل جزئي فقط، على غرار عدم تنفيذ جميع القرارات الحكومية القطاعية في العقدين الماضيين.

دمج الاتفاق الائتلافي الذي تم التوصل إليه في الحكومة الحالية بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية والقائمة الموحدة جميع قرارات الحكومة داخل إطار واحد. يتضمن القرار مجالات إضافية لم تكن مدرجة في المخططات الحكومية الخماسية السابقة، والمبلغ المصادق عليه من قبل الحكومة ٥٥٠ أعلى من المبالغ المدرجة في قرارات الحكومة السابقة، لكنه ما يزال أقل بكثير من الاحتياجات على أرض الواقع. عليه يطالب مركز مساواة بزيادة الميزانية لتقليص الفجوات في السنوات الخمس المقبلة بما يتوافق مع الاحتياجات على أرض الواقع.

سنقوم بشرح الاحتياجات حسب اقتراح مركز مساواة ومنظمات المجتمع المدني حسب الوزارات الحكومية المختلفة.

وزارة التربية والتعليم

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• سد فجوات تكلفة الساعات التفاضلية في المدارس الثانوية • بناء صفوف تعليمية • رفع مستوى التحصيل العلمي • التعليم غير الرسمي	١٠٠	٧٠,٠١٣,٢٠١	٢,٥٠٠	٦٩,٧١٧,٤١٦	١٢,٥٠٠

اتخذت الحكومة القرار رقم ٤٦٨ في يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠، لإنشاء طاقم وزاري مشترك حول الفجوات في التعليم العربي، حسب تعليمات الخطة الحكومية ٩٢٢ التي أقرت في يوم ٣٠,١٢,٢٠١٥. على الوزارة أن تفهم مسؤوليتها وأهمية دمج خريجي جهاز التربية والتعليم العربي في المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل.

يجب أن تحقق خطة عمل الوزارة الأهداف التالية في مجال التربية والتعليم في المجتمع العربي:

١. سد الفجوة فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على شهادة البجروت من مجمل البالغين ١٨ عامًا بين التعليم العربي والتعليم اليهودي الحكومي.

٢. سد الفجوة فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على شهادة بجروت بالجودة التي تفي بشروط الحد الأدنى للدراسات الأكاديمية لجميع البالغين ١٨ عامًا بين التعليم العربي والتعليم اليهودي الحكومي.

٣. ارتفاع جدي في التحصيل العلمي للطلاب العرب في امتحانات «ميتساف» في التعليم الابتدائي والمدارس الإعدادية في المواضيع الأساسية، اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم والتكنولوجيا، مما سيقلص الفجوة بين الناطقين بالعبرية والعربية في هذه المواد بنسبة لا تقل عن نصف معدلها الحالي.

٤. ارتفاع جدي في علامات الطلاب العرب في امتحانات «فيزا»، مما سيؤدي إلى سد الفجوة بين الناطقين بالعبرية والناطقين باللغة العربية.

٥. المعالجة الجذرية لمشكلة التسرب العلني والسري من التعليم العربي بحيث لا يتعدى التسرب العلني ١٪ من مجموع الطلاب بالفئة العمرية. لغرض قياس التسرب الخفي، يجب إجراء دراسة خاصة من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع لجنة المتابعة ووزارة المالية، من خلال متابعة نسب الطلاب المسجلين في نظام التربية والتعليم ولكن غير نشطين فعليًا وفقًا للتعليمات التي تم بلورتها.

يجب أن تتبنى وزارة التربية والتعليم خطة عمل للسنوات الخمس القادمة تركز على المجالات التالية في جميع مراحل التعليم، مع تحديد الأهداف والمؤشرات لتقليص الفجوات فيما يتعلق بالتعليم في المجتمع العربي بين الطلاب والطالبات:

١. **العلاج المركز للتسرب:** تحسين إنجازات الطلاب في جهاز التعليم العربي في جميع الفئات العمرية والاستمرارية التربوية، وتقليص فجوات التحصيل والمهارات نسبة إلى الطلاب في النظام العام، مع التركيز على الحد بشكل كبير من ظاهرة التسرب العلنية والسرية.

٢. **تعزيز التميز وتطوير المجال العلمي والتكنولوجي:** تطوير المعرفة والمهارات المطلوبة لخريجي القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تكييف أساليب التقييم للمعرفة والمهارات المطلوبة.

٣. **تطوير القدرات في اللغة العربية والعبرية والإنجليزية:** تحسين المعرفة اللغوية باللغة العربية كلغة أم، وإتقان اللغة العبرية مع التركيز على اللغة العبرية المحكية بمستوى يتيح الاندماج الأمثل في العمل والتعليم الأكاديمي، مع إجراء امتحانات لتقييم مستوى إتقان اللغة العبرية المحكية خلال فترات التعليم؛ وتطوير اللغة الإنجليزية.

٤. **تحسين القوى العاملة البشرية الحالية والمستقبلية بين مديري المدارس والمعلمين وغيرهم من الموظفين في المدارس العربية، بما في ذلك تعزيز القيادة والمسؤولية في المدارس العربية.** لتحقيق هذه الغاية، على وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية ووزارة المساواة الاجتماعية العمل على رفع جودة خريجي كليات التعليم وتخفيض عدد المنتظرين للقبول للعمل في التدريس في التعليم العربي. كما يجب بذل الجهود لرفع جودة التعليم في كليات تأهيل المعلمين، ورفع شروط القبول للتدريس في جهاز التعليم العربي – بما في ذلك تغيير آلية التوظيف لمواضيع التعليم في المدارس العربية، ووضع الطرق التي تضمن جودة التعليم.

٥. **توسيع وتحسين أطر التعليم غير المنهجي،** بحيث يكون مجال لدمج جميع الأطفال في نظام التعليم مع التركيز على الطلاب المستضعفين ودعمهم بالأهداف والنتائج، بما في ذلك الاستيعاب لزرع القيم والهوية، وتطوير التوجيه الأكاديمي والمهني، والحد من التسرب والعنف، وتطوير القيادة الشابة، وأنشطة المنظمات والحركات الشبابية في المجتمع العربي، ومعاهد القيادة و«السنة الانتقالية»، من خلال هيئات تشغيل عالية الجودة ولديها معرفة عميقة وخبرة في العمل مع المجتمع العربي.

٦. **تنجيع الكوادر المهنية في أقسام التربية والتعليم في السلطات المحلية:** تحسين المعرفة والقدرات المهنية لموظفي أقسام التعليم في السلطات المحلية العربية، بما في ذلك برامج التوجيه المهني والاستراتيجي وتطوير خطط من أجل التنمية المهنية في إدارات التعليم.

٧. **إنشاء المدارس وتطوير البنية التحتية:** تنفيذ خطة فورية لإنشاء مدارس في مبانٍ ثابتة وحديثة لجميع الطلاب العرب البدو في النقب بالقرب من أماكن إقامتهم. من أجل تقليص الفجوات في البنية التحتية في البلدات العربية، ومقارنة جهوزية مرافق التعليم وإمكانية الوصول إلى المؤسسات التعليمية، يجب على وزارة التربية والتعليم تشكيل طاقم لمتابعة ترخيص بناء صفوف تعليمية خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وبالتالي على وزارة المالية تخصيص ميزانية إضافية لبناء ٤٠٠٠ صف دراسي جديد كتكملة للخطة الخمسية التي كان من المفروض تنفيذها في السنوات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، تشكيل طاقم برئاسة وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع وزارة المالية ووزارة المساواة الاجتماعية وسلطة أراضي إسرائيل وهيئات التخطيط وممثل عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي لإزالة العوائق من أجل بناء هذه الصفوف حسب حاجات الطلاب.

٨. **إغلاق الفجوات بتكلفة الساعات التفاضلية في الثانويات:** تطبيق قرار إغلاق الفجوات بتكلفة الساعات التفاضلية في الثانويات العربية مقارنة بتكلفتها بالمدارس اليهودية.

٩. **تطوير برامج تعليم غير منهجي:** يجب تطوير برامج التعليم غير المنهجي وتعميق أنشطة حركات الشبيبة العربية وتوفير مضامين تتجاوب مع حاجات الطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية.

مجلس التعليم العالي

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
إتاحة التعليم العالي	٥٠	١٢,٣٦٦,٣٤٣	١٠٠	١٢,٥٠٤,٢٣٩	٥٠٠

وضع مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة في ١٦,١٢,٢٠١٥ أهدافًا تتعلق بنسب الطلاب من المجتمع العربي فيما يتعلق باللقب الأول واللقب الثاني واللقب الثالث. أعلن مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة أنهما قد حققتا الأهداف وبدأتا في تقليص الميزانيات المعدة لتحسين منالية الطلاب والطالبات العرب إلى التعليم العالي.

كما يبدو، يجب تحديد أهداف جديدة. نسبة الطلاب والطالبات العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عامًا من بين جيل الشباب نحو ٢٨٪، بينما كان الهدف الذي حدده مجلس التعليم العالي ١٧٪ فقط، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلاب والطالبات العرب الذين يدرسون في الخارج وصلت في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة، بما في ذلك طلاب وطالبات الجامعات الفلسطينية والأردن ومختلف الدول الأوروبية. في عام ٢٠٢٠، درس نحو ٦٤٪ من طلاب وطالبات الطب العرب في الخارج. وفي عام ٢٠١٩، بدأت وزارة الصحة بإجراء تغييرات من شأنها منع آلاف الطلاب الذين يدرسون في مولدوفا وأوكرانيا ورومانيا وأرمينيا من إجراء امتحانات الطب. على الرغم من نقص الأطباء، لم تضع الحكومة خطة لزيادة عدد طلاب الطب، كذلك فيما يتعلق بالطلاب والطالبات الذين يدرسون في البلاد.

أ. على لجنة التخطيط والموازنة/مجلس التعليم العالي:

١. وضع أهداف جديدة لاستمرار اندماج أفراد المجتمع العربي في نظام التعليم العالي.

٢. استمرار دمج المجتمع العربي في التعليم العالي وتعزيز الامتياز، مع تخطي العوائق التي قد تؤثر على اندماج المجتمع العربي في المؤسسات الأكاديمية.

٣. دمج الطلاب والطالبات العرب في مجالات الهايتك.

٤. الربط بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل لتحقيق اندماج نوعي للخريجين الأكاديميين من المجتمع العربي في سوق العمل.

٥. رصد مبلغ ١٠٠ مليون شيكل لثلاث كليات على الأقل تعمل في البلدات العربية: الناصرة، سخنين، أم الفحم، الطيبة، رهط.

ب. في ضوء الزيادة في عدد الطلاب العرب في السنوات الأخيرة والحاجة إلى مساعدة مالية للطلاب أثناء دراستهم الأكاديمية، على وزارة المالية تخصيص خمسة ملايين شيكل سنويًا لسلطة التطوير الاقتصادي، كي تستثمر في مشروع منح للطلاب والطالبات من المجتمع العربي في المواضيع المطلوبة.

وزارة الصحة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
تنفيذ خطة سد الفجوات الصحية	٤٠	٥٥,٤٢١,٣٤٧ يشمل ميزانية أزمة كورونا	٢٠٠	٤٥,٠٩٢,٦٦٨	١,٠٠٠

يجب أن تتبنى الحكومة توصيات «خطة تحسين الوضع الصحي في المجتمع العربي وتقليص الفجوات في جهاز الصحة والخدمات الصحية» التي تمت صياغتها بالتعاون مع وزارة الصحة وسلطة التطوير الاقتصادي في وزارة المساواة الاجتماعية ورؤساء السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والباحثين عام ٢٠١٩. من بين مكونات الخطة تغييرات هيكلية إستراتيجية (البنية التحتية، الميزانيات، القوى العاملة، الظروف المعيشية في القرى، التنظيم والبحث)، بالإضافة إلى الإرشادات والتوجهات في المجالات التالية: مرض السكري والسمنة، أسلوب حياة صحي ونشط، التدخين وأمراض الرئة، الوقاية من الأمراض والكشف المبكر، سنوات العمر الأولى، صحة المرأة، الصحة النفسية.

على وزارة الصحة تغيير طريقة تقديم واستهلاك الخدمات الصحية في المجتمع العربي، والعمل على تقليص الفجوات الموجودة في هذه المجالات من خلال جعل الخدمات متاحة، وتوفير المعلومات والتوعية. الغرض من الخطة هو تقليص الفجوات في المؤشرات الصحية بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، وتحقيق الأهداف التالية في نهاية عام ٢٠٢٦:

أ. تقليص الفجوة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي في نسبة مرضى السكر بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالفجوة الموجودة عام ٢٠٢١.

ب. تقليص الفجوة بين المجتمعين العربي واليهودي في نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالفجوة القائمة عام ٢٠٢١.

ت. تقليص الفجوة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي في نسبة النساء اللاتي تقمن بإجراء فحوصات بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالفجوة الموجودة عام ٢٠٢١.

ث. تقليل نسبة المدخنين مع التركيز على الرجال (خفض بنسبة ٣٠٪ من عدد المدخنين).

ج. تشجيع الجمهور على استخدام خدمات الصحة النفسية في المجتمع العربي بنسبة ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١.

- الميزانية الإجمالية للخطة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ستكون مليار شيكل، مصادرها حسب التقسيم التالي:

	الميزانية الإضافية التي ستمنح من وزارة المالية (مليون شيكل)
٢٠٢٢	٢٠٠
٢٠٢٣	٢٠٠
٢٠٢٤	٢٠٠
٢٠٢٥	٢٠٠
٢٠٢٦	٢٠٠

- دمج ٢٠٪ طواقم عربية في مواقع اتخاذ القرارات في إدارات وزارة الصحة وصناديق المرضى ونجمة داود الحمراء.
- في حال تقرر تخصيص ميزانية لبناء مستشفيات جديدة في الجليل والنقب، فيجب إقامتها في أحد تجمعات السكان العرب في هذه المناطق: سخنين - عرابة - دير حنا في الشمال، أو رهط في النقب.

وزارة الثقافة والرياضة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• توسيع النشاط الرياضي • تفعيل مراكز ثقافية مهنية • ملائمة المباني لحاجات المؤسسات الثقافةي	٥٠ للرياضة ٤٨ للثقافة	٢,٦٩٥,٤٣٨	١٣٠ للرياضة ١٢٠ للثقافة	٢,٥٩٢,٣٣٨	١,٢٥٠

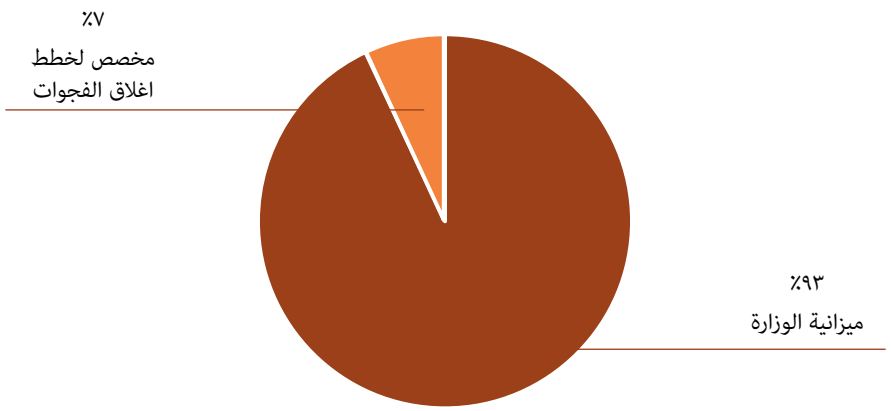

ميزانية وزارة التربية والرياضة لعام ٢٠٢٢

قسم الرياضة:

أ. على وزارة الثقافة والرياضة أن تضع خطة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ لتطوير مختلف أنواع الرياضة، الفردية والشعبية، في المجتمع العربي، وإنشاء وتجديد المرافق الرياضية (ملاعب كرة القدم، الصالات الرياضية، ملاعب العشب الاصطناعي، برك السباحة، ساحات ألعاب القوى) في البلدات العربية.

ب. أسس الخطة ستشمل: تأمين المرافق في البلدات وفقًا للاحتياجات المحلية، وضمان الاستخدام الناجع والفعال للمرافق الجديدة والقائمة، وضمان استمرارية مشاركة الشباب في الأنشطة الرياضية المحلية، وتوفير مدربين وطواقم عمل مهنية، وإدخال الرياضات الجديدة إلى البلدات وإيجاد السبل من أجل زيادة التمثيل الرياضي العربي في المسابقات الدولية والوفود الأولمبية.

ت. يجب ألا تقل ميزانية الدعم لإدارة الرياضة في البلدات العربية في وزارة الثقافة والرياضة لبناء منشآت رياضية جديدة في البلدات العربية عن ٢٥٪ من إجمالي ميزانية الدعم لبناء منشآت رياضية جديدة وتجديد المنشآت الرياضية القائمة.

ث. يجب ألا تقل ميزانية دعم إدارة الرياضة في وزارة الثقافة والرياضة للسلة الرياضية (الرياضة الشعبية) في المجتمع العربي عن ٢٥٪ من إجمالي ميزانية الدعم لسلة الرياضة.

ج. يجب إنشاء آلية لتطوير وتشجيع الإنجازات الرياضية وتشجيع الرياضيين العرب للخوض في المسابقات الدولية والوصول إلى الأولمبياد. ستخصص وزارة المالية ووزارة الثقافة والرياضة بشكل مشترك مبلغ ٣٧٧ مليون شيكل سنويًا لغرض تحقيق الأهداف في المجتمع العربي، وخاصة القضاء على ظاهرة العنف والجريمة من خلال الترويج للثقافة الرياضية.

ح. يجب بلورة خطة تفصيلية من قبل إدارة الرياضة في وزارة الثقافة والرياضة بالتعاون مع سلطة التطوير الاقتصادي، وممثل عن قسم الميزانيات في وزارة المالية وممثلي المؤسسات الرياضية العربية خلال ٩٠ يومًا من قرار الحكومة في يوم ٢٤/١٠/٢٠٢١. على الخطة أن تحدد أهدافًا واضحة ومقاييس للنتائج، وتضع آلية تطبيق تضمن الاستغلال الأمثل للميزانيات.

قسم الثقافة:

يتطور النشاط الثقافي في المجتمع العربي بشكل جميل ولكن غير كافٍ. في أعقاب الالتماس الذي قدمه مركز مساواة في عام ٢٠١٢ وأنشطة منتدى جمعيات الثقافة العربية، حدث تطور في استثمار وزارة الثقافة في الموارد والبرامج الخاصة في المجتمع العربي في مجموعة متنوعة من المجالات الثقافية المعروفة، أي الفنون المسرحية والفنون التشكيلية والأدب – في مجالات الفن والإبداع والأبحاث والتعليم الثقافي والمهرجانات. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الاستثمار في الثقافة العربية مقارنة مع الثقافة العبرية، بما في ذلك نطاق النشاط وأنواع النشاط والموارد البشرية والبنية التحتية.

يوجد قسم خاص في إدارة الثقافة من أجل معالجة كل ما يتعلق بالأنشطة الثقافية في المجتمع العربي، يتم من خلاله دعم نحو ١٠٠ مؤسسة ثقافية كل عام، بما في ذلك الجمعيات والسلطات المحلية، في الانشطة المختلفة في مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بالتعاون مع أقسام مهنية أخرى في إدارة الثقافة بالترويج للمشاريع وتحديد أشكال الدعم المختلفة للمجتمع العربي، مثل أنظمة الأدب، المشتريات، أنظمة الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية، أنظمة المهرجانات، أنظمة أكاديمية اللغة العربية، فعاليات ثقافية في السلطات المحلية.

وأشار بحث الاحتياجات الذي أجريناه في عام ٢٠١٥ إلى فجوات كبيرة في البنية التحتية، وتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للوزارة في مجال الثقافة العربية في السنوات الأخيرة. يجب الاستمرار في تنفيذ التوصيات أكثر فأكثر.

قسم الثقافة العربية (١٩-٤٢-٠٢-٣٣) – ميزانية قائمة

	ميزانية الأنظمة (نهائي)	عدد الهيئات التي قدمت طلبات للحصول على دعم	عدد الطلبات التي قدمت	عدد الهيئات التي تمت الموافقة على طلبها	عدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها
٢٠١٤	١١,٦٧٧,٢٩٠	١١٦	٢٣٣	٨٥	١١٦
٢٠١٥	٢٠,٥٩٣,٤٤٠	١١١	١٨٩	٨٧	١٢٧
٢٠١٦	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢٦	٢٣٧	٩١	١٤٨
٢٠١٧	٢٨,٤٥٧,٢٤٤	١٣٤	٢٥٢	٩٤	١٥٣
٢٠١٨	٣٤,٧٦٢,٣٦٦	١٢٨	٢٣٨	٩٨	١٦٧
٢٠١٩	٣٩,٥٦٩,٠٠٠	١١٧	٢٠٨	١٠٠	١٦٨
٢٠٢٠	٣٩,٥٦٩,٠٠٠	١٣٩	٢٣٦	١١٤	١٧٧

١. أنظمة استصلاح المباني الثقافية الخاصة بالمجتمع العربي

دعمت الوزارة الهيئات الثقافية، حتى عام ٢٠١٤، من خلال أنظمة استصلاح المباني الثقافي من أجل تجديد البنية التحتية المستخدمة من قبل الجمعيات الثقافية المدعومة لأنشطتها اليومية. منذ توقف هذا الدعم - تم التخطيط لإعادة فتح أنظمة الاستصلاح، ولكن لغرض تسهيل منالية الوصول إلى المبنى والسلامة فقط. إن جوهر هذا الدعم سيفتقد الغرض الرئيسي والحاجة الحالية إلى ترميم المباني القائمة كي تكون صالحة لإستضافة العروض الثقافية. مسألة إمكانية الوصول والسلامة هي جزء من المطلوب وليست البديل للاستصلاح العام. ومن هنا تأتي الحاجة إلى وضع أنظمة مخصصة للمجتمع العربي، بناءً على ما قيل في بحث الاحتياجات الذي تم إجراؤه - يمكن ملاحظة أن حالة البنية التحتية المادية في البلدات العربية محفوفة بالمخاطر بشكل خاص أو تغيب البنية التحتية على الإطلاق. التجاوب مع هذه التعليمات سيحل مشكلة البنية التحتية جزئيًا، ولكن إذا تمت الموافقة على ميزانية للقسم الخاص بترميم المباني التاريخية كمبانٍ ثقافية، عندها سيكون تقليص الفجوات واضحًا. يُقترح أن تكون معايير واضحة في عام ٢٠٢٢ **بقيمة ثلاثة ملايين شيكل**، وإضافة **مليون شيكل** كل عام، بحيث يصل حجم المخصص لهذا الهدف في عام ٢٠٢٦ **سبعة ملايين شيكل.**

أضف الى ذلك، نقترح التوجه إلى وزارة الإسكان لإدراج بناء المؤسسات الثقافية ضمن ميزانية بناء المؤسسات العامة.

٢. إنشاء حاضنات ثقافية (قطرية/إقليمية)

أظهرت نتائج البحث الذي أجراه مركز مساواة، بعد الالتماس الذي قدمه، أن هناك مجالات ثقافية مغيبة في المجتمع العربي. بطبيعة الحال، لا توجد مبادرة خاصة أو غيرها لإنشاء هيئات فاعلة في هذه المجالات، مثل مدارس الفنون والمتاحف ودور السينما وغيرها.

دور الدولة في مثل هذه الحالات هو القيام بإجراءات استثنائية من أجل تغيير هذا الواقع، لذلك نقترح إقامة حاضنة تعطي إطار دعم لمدة أربع سنوات، يتم خلالها إنشاء الهيئة ويتم تنفيذ الأنشطة داخل الإطار الجديد. بعد الانتهاء من مرحلة الحاضنة، يستطيع المجال أن يحصل على الدعم من الأطر الموجودة لدى وزارة الثقافة حسب المعايير المهنية القائمة. على المؤسسات أن تعمل وفقًا لتعليمات واضحة والتي تؤدي بعد انتهاء الحاضنة إلى استيفاء الهيئة الجديدة لشروط الدعم المهنية المتعلقة بالمجال.

ستوفر الخطة المقترحة حلًا جزئيًا للمناطق التي لا يوجد فيها نشاط أو يوجد فيها نشاط ضئيل جدًا مثل النقب والمثلث.

الخطة تعرض مشاريع على الصعيد القطري والإقليمي:

أ. أن يتم إنشاء ١٢ حاضنة ثقافية، بالإضافة إلى إنشاء المسرح المركزي الموجود في مرحلة قيد الإنشاء، ويخصص له في السنة الأولى مبلغ ٣,٧ مليون شيكل.

ب. على الصعيد القطري – أن يتم إنشاء ثلاث حاضنات لترسيخ الركائز لخدمة المجتمع العربي بأسره - مركز لدراسة الثقافة العربية ومركز تراثي للثقافة العربية ومتحف أول.

ت. على الصعيد الإقليمي – أن يتم إنشاء مجموعة من تسع حاضنات، حيث في كل منطقة جغرافية -الشمال والوسط والجنوب- يتم إنشاء ثلاث ركائز في مجالات صالات عرض الفنون الجميلة ودور السينما والمدارس الفنية.

الميزانية:

أ. الحاضنات القطرية (متحف ومركز أبحاث ومركز تراث) - في سنة البناء، تخصص ميزانية لكل مجال بقيمة ٦ ملايين شيكل، ثم لمدة ٣ سنوات أخرى كل عام بمبلغ ٤ ملايين شيكل. مسرح مهني - بتكلفة ٣,٧ مليون شيكل لسنة التأسيس (الميزانية موجودة في وزارة الثقافة) ودعم مستمر لمدة ثلاث سنوات بتكلفة سنوية ٢ مليون شيكل من ميزانية الخطة الخمسية.

ب. حاضنات لوائية - دور السينما بتكلفة ٤ مليون شيكل لسنة التأسيس والدعم المستمر لمدة ثلاث سنوات بتكلفة سنوية ٢ مليون شيكل. مدارس الفنون - بتكلفة ٦ مليون شيكل لسنة التأسيس والدعم المستمر لمدة ثلاث سنوات بتكلفة سنوية ٤ مليون شيكل. صالات العرض - بتكلفة ١,٥ مليون شيكل لسنة التأسيس والدعم المستمر لمدة ثلاث سنوات بتكلفة سنوية ٨٠٠ ألف شيكل.

٣. مجمع اللغة العربية

مجمع اللغة العربية هو مؤسسة رسمية حسب قانون، تمت المصادقة عليه في عام ٢٠٠٨. قامت وزارة الثقافة بتخفيض ميزانية مجمع اللغة العربية بشكل كبير في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ دون مبرر أو تفسير، على الرغم من الحاجة إلى تحسين البنية التحتية والأنشطة المتعلقة باللغة العربية، سواء بين الجمهور، وكذلك بين الهيئات التي تقدم الخدمات باللغة العربية وفق القانون.

أدت التخفيضات في الميزانية إلى تقليص وانخفاض مستوى النشاط في المجمع. هذا الضرر قد لحق بالقوى العاملة، وأنشطة الأبحاث، والنشاط الميداني، والمكتبة، وقدرة المجمع على تأجير مبنى مناسب وتطوير العمل على مواضيع مهمة للغاية في المجتمع العربي، مثل اللغة والهوية.

فيما يلي جدول يوضح ميزانية الوزارة لمجمع اللغة العربية مقارنة بمجمع اللغة العبرية حسب السنوات:

سنة الدعم	ميزانية مجمع اللغة العربية (بالشيكل)	ميزانية مجمع اللغة العبرية (بالشيكل)
٢٠١٣	١,٣٠٠,٠٠٠	١٠,١٣٨,٠٠٠
٢٠١٤	١,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠
٢٠١٥	١,٤٥٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠
٢٠١٦	١,٤٥٠,٠٠٠	١١,٩٤٥,٠٠٠
٢٠١٧	١,٤٥٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٨	١,٧٠٠,٠٠٠	١١,٤٠٠,٠٠٠
٢٠١٩	١,٧٥٠,٠٠٠	١١,٢٤٩,٠٠٠
٢٠٢٠	١,٧٨٠,٠٠٠	١٤,٦٥٠,٠٠٠

في المرحلة الأولى، يجب إعادة الميزانية على غرار العام الذي أُنشئت فيه الأكاديمية، إلى **٣ ملايين شيكل**، ثم الاستمرار بهدف الوصول إلى **٧ ملايين شيكل في عام ٢٠٢٦ كأساس للميزانية**. **٧ ملايين** شيكل تشكل نحو نصف ميزانية الأكاديمية العبرية لعام ٢٠٢٠.

٤. استخدام المباني التاريخية للنشاط الثقافي: أظهرت دراسة الاحتياجات التي أجريت في عام ٢٠١٥ صورة صعبة في كل ما يتعلق بالبنى التحتية الثقافية المادية - المباني الثقافية. هناك ضرورة لصيانة وترميم ١٢ مبنى تاريخيًا في البلدات العربية كمبانٍ ثقافية وسياحية. تشمل هذه المباني ٨ مبانٍ صغيرة تكلفتها حوالي ١٠ ملايين شيكل، ومبنيين متوسطي الحجم يكلفان نحو ٢٠ مليون شيكل، ومبنيين كبيرين بتكلفة نحو ٣٠ مليون شيكل. التوزيع حسب المناطق - الشمال والمركز والجنوب. مجمل الميزانية المطلوبة لاستصلاح مبانٍ تاريخية تستخدم للعروض الثقافية خلال خمس سنوات: ١٨٠ مليون شيكل.

٥. منسق البرامج الثقافية في السلطات العربية

معظم السلطات في المجتمع العربي ليس لديها قسم للثقافة ولا توجد وظيفة منسق للبرامج الثقافية، على الرغم من أن السلطة المحلية هي الهيئة التي من المفترض أن تخطط استراتيجيًا للبرامج الثقافية في البلدة، وتهيئ البنية التحتية والموارد البشرية والأنشطة لمواطنيها. نشهد النموذج الحالي في أقسام الرياضة والشباب، حيث أدى تخصيص هذه الوظيفة إلى تطوير هذه المجالات بشكل كبير في الجانب المجتمعي.

الثقافة المهنية – تواجه منتجات الثقافة المهنية التي يتم إنتاجها من قبل الجمعيات الثقافية صعوبة في الخروج إلى حيز التنفيذ عندما لا يكون هناك تعاون مع السلطة المحلية بسبب نقص الموارد، مثل استخدام البنى التحتية للسلطة الحالية، كالمباني التابعة للسلطة المحلية، والتخفيضات فيما يتعلق بالمدفوعات الإلزامية، والمساعدة في الوصول بالأنشطة إلى الجمهور بواسطة النشر عن طريق السلطة المحلية، ملاءمة مع منظمات داعمة أخرى التي تتطلب دعم السلطة المحلية كشرط أساسي للتعاون. هناك حاجة لتنظيم الأنشطة بين المنظمات التي تعمل في نفس البلدة تحت سقف منظمة مسؤولة، أي السلطة المحلية. هناك حاجة لدى الجمعيات الثقافية إلى دعم مالي للأنشطة في البلدة - وهي آلية شبه معدومة في السلطات العربية، رغم وجودها في السلطات اليهودية.

تجد السلطات العربية صعوبة في ظل وضعها الاقتصادي الصعب في تخصيص هذه الوظيفة من الميزانية القائمة. لذلك هناك حاجة لتخصيص ذلك وفق قرار حكومي مماثل لنموذج منسقي برامج الشبيبة.

٦. منالية المتاحف للعرب

بالإضافة إلى الحاجة لأنشطة المتاحف غير الموجودة على الإطلاق في البلدات العربية، هناك حاجة لجعل أنشطة المتاحف القائمة في البلاد متاحة لدى المواطن العربي. وفقًا لمجلس المتاحف، هناك اليوم ٥٣ متحفًا مدعومًا ومعترفًا به، الغالبية العظمى منها غير متاحة للمواطن العربي.

التكلفة الإجمالية: **١٠،٦٠٠،٠٠٠ شيكل.**

٧. إنشاء صندوق السينما العربية

يغيب النشاط السينمائي عن المجتمع العربي على الرغم من أهميته. كجزء من مشروع إنشاء ركائز ثقافية كما ذكر أعلاه، اقترحنا إنشاء ثلاثة دور سينما. بالإضافة إلى أنشطة العرض التي تؤديها دور السينما، هناك حاجة إلى دعم الإنتاج والإخراج في هذا المجال.

تعمل حاليًا سبعة صناديق أفلام تقدم نسبة صغيرة جدًا من ميزانيتها لدعم الأفلام والسيناريوهات العربية، على الرغم من أن هذا المجال باللغة العربية في تطور مستمر وحتى أن العديد من الأعمال قد حصلت على جوائز عالمية مرموقة، إلا أن هؤلاء الفنانين أصحاب الأعمال لا يتمتعون بالدعم ولا يعملون تحت سقف منظمة داعمة، هذه فجوة لا يمكن تهميشها. على صندوق السينما التجاوب مع الحاجات الحالية، التي لا يمكن أن تكون ضمن برامج الصناديق الموجودة بسبب الاختلاف الثقافي واللغوي والفكري.

الميزانية المطلوبة: **١٥ مليون شيكل سنويا.**

وزارة الزراعة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• * تصريف مياه الأمطار • *دعم المزارعين • *تربية الحيوانات	٢٠	١,٦٥٢,٢٨٨	٣٧	١,٩٤٩,٨٢٧	١٨٥

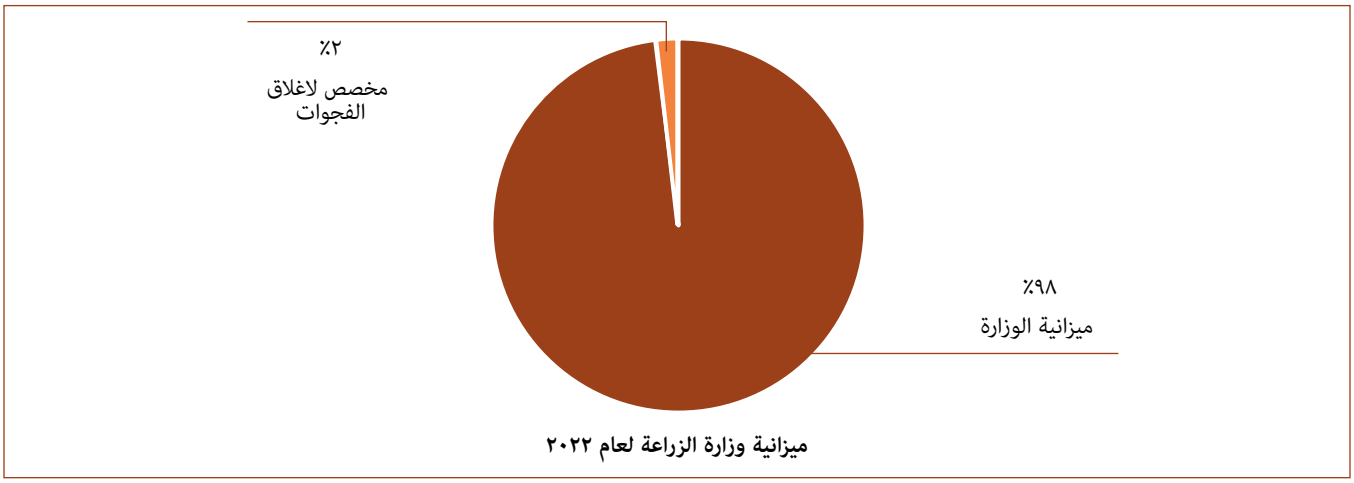

ميزانية وزارة الزراعة لعام ٢٠٢٢

على الرغم من الضعف في مجال الزراعة في كل البلاد، إلا أنها لا زالت جزءًا مهمًا في العديد من البلدات العربية. يشير تحليل ميزانية وزارة الزراعة إلى أن معظمها يُستثمر في الزراعة التي يسيطر عليها اليهود، في الكيبوتسات والقرى اليهودية الصغيرة. تشير معطيات وزارة الزراعة إلى أن قرابة ١٢ ألف مزارع عربي يعتاشون من زراعة حوالي ٦٠٠ ألف دونم، أي ما يقارب ١٥٪ من إجمالي المساحة الزراعية في إسرائيل. إلا أن ٣٪ فقط من حصص المياه المخصصة للزراعة مخصصة للمزارعين العرب.

في ضوء الدور المهم للمجتمع العربي في تزويد القوى العاملة في مجال الزراعة، على الوزارة أن تضع خطة لتطوير الزراعة في المجتمع العربي، أن يشكل طاقم ليقوم بدراسة العوائق القائمة أمام المزارعين العرب من أجل الحصول على الميزانيات الحكومية، ويعمل على حلها من خلال صياغة آلية التنفيذ المناسبة.

يجب العمل فورًا على تخصيص ميزانية للمناطق الزراعية المهمشة في البلدات العربية، فيما يلي اقتراح أولي يمكن تطويره:

١. دعم هيئات الصرف الصحي في تحسين البنية التحتية للصرف الصحي في البلدات العربية، من خلال إعداد خطط رئيسية للصرف الصحي في هذه البلدات. لهذا الغرض، يجب أن تخصص وزارة المالية ميزانية إضافية بمبلغ ٥ ملايين شيكل سنويًا (ما مجموعه ٢٥ مليون شيكل خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦).

٢. خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وكجزء من إجراءات الدعم لسلطات الصرف الصحي، يجب تخصيص ٥٥ مليون شيكل على الأقل من ميزانية التطوير المعدة لإجراءات الحد من أضرار الفيضانات التي تلحق بالمشاريع الإقليمية التي تخدم بشكل أساسي البلدات التي يعيش فيها مواطنون عرب مثل سهل البطوف.

٣. تخصيص المبالغ المبينة أدناه خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ لصالح تطوير الزراعة في المجتمع العربي:

أ. ٤٥ مليون شيكل لمدة خمس سنوات*

لصالح المنح الاستثمارية والدعم المتنوع في الزراعة، مثل الطرق الزراعية، ودعم فرع الزيت والزيتون، ومزارع تربية المواشي والدواجن، والمشاركة في تمويل تأمين المحاصيل في مناطق مثل سهل البطوف ومرج ابن عامر والنقب وغيرها...

* تخصيص ميزانية إضافية، ٩٠ مليون شيكل في الخمسية.

ب. ٥ ملايين شيكل لمدة خمس سنوات *

لصالح الرفق بالحيوان وصحة الحيوان والتعامل مع الحيوانات الضالة ومراقبة الأعمال الخاصة بتربية الحيوانات وصناعة أغذية الحيوانات.

* تخصيص ميزانية إضافية، ١٠ ملايين شيكل في الخمسية.

ت. ٢,٥ مليون شيكل لمدة خمس سنوات *

لصالح تطوير المناطق الريفية (بما في ذلك السياحة الزراعية والريفية).

* تخصيص ميزانية إضافية، ٥ ملايين شيكل في الخمسية.

وزارة الإسكان

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تطوير خرائط تفصيلية • بناء حارات جديدة • التطوير البلدي • بناء مؤسسات عامة	١٨٥,٥	٥,٥١٥,٩٦٧	١,٦٠٠	٥,٥٥٣,٣٤٩	٨,٠٠٠

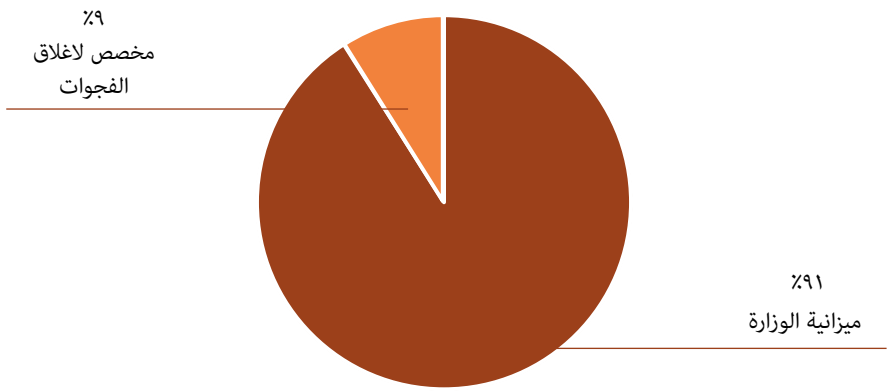

ميزانية وزارة الإسكان لعام ٢٠٢٢

١. **المصادقة على مخططات هيكلية وتفصيلية:**

يجب على هيئات التخطيط بلورة برنامج عمل لتعزيز وتمكين هيئات التنظيم والبناء في السلطات واللجان المحلية للتخطيط، كاستمرارية لقرار الحكومة ٩٢٢، وأن يتضمن:

أ. **أقسام الهندسة في السلطات المحلية:** يجب إضافة موارد للقوى العاملة المهنية في أقسام الهندسة في السلطات المحلية العربية.

ب. **اللجان المحلية للتنظيم والبناء:** هناك خاجة لإضافة طواقم مهنية عربية إلى لجان التنظيم والبناء المحلية التي تضم البلدات العربية في مناطق التنظيم الخاصة بهم، من أجل تنجيع عمليات إصدار تراخيص البناء والمصادقة على المخططات.

ت. **لجان التنظيم ومكاتب التخطيط اللوائية: يجب** تخصيص الموارد لتعزيز القوى العاملة المهنية في مكاتب التنظيم اللوائية لغرض تسريع الجدول الزمني للمصادقة على المخططات والخرائط في البلدات العربية. زيادة التمثيل المناسب للمواطنين العرب في مكاتب التنظيم اللوائية، بما في ذلك توظيفهم في مناصب متوسطة وعليا. يجب ان تتم عملية إضافة طواقم مهنية في لجان ومكاتب التنظيم والبناء بتمويل مشترك بين هيئات التخطيطووزارة المالية.

ث. **خرائط لغرض التسجيل (תלא"ם):** يجب تخصيص ميزانية خاصة لمركز رسم الخرائط من خلال وزارة البناء والإسكان لإعداد الخرائط لغرض التسجيل التفصيلي لملكيات الأراضي في الخرائط المصادق عليها وتسجيلها في وزارة القضاء.

ج. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** يجب تطوير البنية التحتية التكنولوجية في السلطات المحلية ولجان التنظيم.

ح. توفير بيئة عمل ملائمة: يجب تحضير البنية التحتية (بيئة العمل) لاستيعاب الكوادر المهنية والتقنيات المطلوبة لتقديم خدمات التخطيط للجمهور.

خ. **ترخيص المخططات السكنية:** إنشاء آلية لمراقبة ومتابعة المصادقة على إقامة وحدات سكنية مرخصة في البلدات العربية، ومتابعة عملية المصادقة على رخص البناء.

د. **تأهيل:** تنفيذ برنامج تأهيل مهني للمسؤولين في أقسام الهندسة واللجان المحلية، والطواقم المهنية في مجال التخطيط والسكن (مهندسين ومقاولين ومخمني الأراضي ..) والجمهور لتذويت عملية التخطيط والبناء وتقسيم الأراضي واستخداماتها.

٢. **اتفاقيات سقف خاصة ومناسبة للمجتمع العربي:**

نقترح بلورة وتنفيذ نحو ١٠ اتفاقيات سقف تناسب حاجات المجتمع العربي.

٣. دعم مشاريع الإسكان الخاص والعام والتجديد البلدي والاعلام:

أ. مهام في مجال الإسكان لبلدات المجتمع العربي (تمهيدًا لقرار حكومي جديد):

الرقم	المهمة	الميزانية المطلوبة (مليون شيكل)	مصادر التمويل		المنتجات	إجمالي الميزانية التي خصصت حتى اليوم من الوزارة لصالح المجال في المجتمع العربي (مليون شيكل)
			وزاري	وزارة المالية		
١	تخطيط في أراضي الدولة، أراضي مشتركة وخاصة (تخطيط مسجل بما في ذلك الضم والتقسيم)، بما في ذلك تخطيط مشاريع سكن للإيجار	١٥٠			تخطيط نحو ٦٠,٠٠٠-٨٠,٠٠٠ وحدات سكنية*	
٢	التخطيط التفصيلي لتنفيذ البنية التحتية العامة في مخططات مصادق عليها في الأراضي الحكومية والمشتركة والخاصة	١٠٠			التخطيط التفصيلي لبناء البنية التحتية لعدد ١٢٥٠٠ وحدة سكنية، مع التركيز على مناطق سكنية بالتخطيط السريع "فتماليم".	
٣	تمويل تطوير البنية التحتية للأراضي الخاصة في مخططات متنوعة الملكيات لاستكمال الحد الأدنى لرسوم التطوير والذي يوصى بتحديده من خلال قانون خاص للمجتمع العربي.	٣٠٠			لصالح ٧٥٠٠ وحدة سكنية الذين طلب من أجلهم ترخيص بناء أو تراخيص بناء قائمة أو في مراحل البناء في السنوات الخمس الماضي. بقيمة ٤٠٠٠٠ شيكل لكل وحدة سكنية	
٤	تشجيع السوق العقاري – دعم وتطوير البنى التحتية في المناطق التي تم فيها بناء مشاريع السكن للتأجير الشعبي على أراضي الدولة	٥٠	٥٠		لصالح ١٣٠٠٠ وحدة سكنية ببناء شعبي بكثافة لا تقل عن ٦ وحدات سكنية في الدونم الواحد	تمويل من قبل الوزارة
٥	تمويل بناء المؤسسات العامة في الأحياء القديمة والجديدة	٧١٠			لصالح بناء نحو ١٢٠ مؤسسة عامة داخل ٧٤ بلدة ضمن الخطة في الأحياء القديمة والجديدة	
٦	تطوير الأحياء القديمة	٤٠٠			تطوير البنية التحتية بما في ذلك والأرصفة وخطوط الكهرباء والماء وقسم من الشوارع داخل نحو ٧٤ بلدة في أحياء بضائقة ومراكز البلدات	
٧	تطوير البنية التحتية الرئيسية	٢٠٠			المساهمة في إنجاح الأسواق والبناء على الأراضي الحكومية والخاصة، من خلال المدن بالبنية التحتية التي تربط بين مخططات بناء مدن، لا يمكن تقسيم تكاليف التطوير على المخططات من ٧٤ بلدة.	
٨	إزالة عوائق التنظيم والتطوير في الأحياء القديمة والجديدة	٣٠٠			تطوير البنية التحتية في الأحياء القديمة وإزالة العوائق وفتح الطرق للمواصلات العامة وإنشاء المواقف العامة داخل نحو ٧٤ بلدة	
٩	تنظيم الصرف الصحي	٢٠٠			تصريف مياه الأمطار في الأحياء القديمة والجديدة لمنع الفيضان في المنازل والطرق وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، داخل نحو ٧٤ بلدة.	
١٠	تطوير المساحات العامة المفتوحة	٥٠			تطوير نحو ٦٠ منطقة عامة مفتوحة بالاحياء القديمة والجديدة وملاعب وحدائق ألعاب داخل نحو ٧٤ بلدة.	
١١	التجديد البلدي	**٢٤٠**			مفصل لاحقًا	
١٢	دعم مشاريع الإسكان الخاص والشعبي (لا يشمل المدن المختلطة وسكان العرب البدو في الجنوب)	٥٨٥	٤٦٠	١٢٥	إيجارات طويلة الأمد لمدة ١٠ سنوات مع وضع هدف ٧٠ وحدة سكنية بالسنة بقيمة ١٧٥ مليون شيكل	
					زيادة مبالغ المساعدات ١٠٠٠ شيكل للمستحقين بالشهر مع وضع هدف ٤٠٠٠ مستحق بقيمة ٢٤٠ مليون شيكل	٢٤٠
					قروض اسكان بقيمة ١٦٠,٠٠٠ شيكل واستهداف ٢٠٠ مستحق بالسنة بقيمة ١٦٠ مليون شيكل	
					فحص الاستحقاق للمساعدة في السكن - ٥ مليون شيكل	٥
					خدمات الترجمة – مليون شيكل	٣
١٣	شقة للإيجار: منح للمبادرين المحليين	٢٥			وفق حسابات ٥ مليون شيكل بالسنة (٥٠٠٠ شيكل للوحدة السكنية * ١٠٠٠ وحدة سكنية)	
١٤	شقة للإيجار: دعم السلطات المحلية لتطوير البنية التحتية	٣٥			وفق حسابات سنوية تشمل ١٠٠٠ وحدة سكنية * ٧٠٠٠ شيكل للوحدة السكنية	
١٥	توفير المعلومات بما في ذلك مشاريع التجديد البلدي، شقة للإيجار، الإسكان الشعبي	٢٠			عقد مؤتمرات للسكان استعدادًا للأسواق، وأنشطة مع السكان ضمن مشاريع التجديد البلدي، والإعلان عن الأسواق، ونشر المعلومات باللغة العربية ووفقًا لخطة السوق	

١٦	الاستشارات الهندسية وتعزيز الأقسام الهندسية في السلطات	٣٠			مساعدة السلطات المحلية لتسويق المشاريع بموجب القرار مع التأكيد على تعزيز التنظيم وتطوير الأسواق وبناء المؤسسات العامة.	
١٧	رقابة هندسية للميزانية من قبل الوزارة وهيئات مستقبلية	٢٥				
إجمالي		**٣,٤٢٠**	**٥١٠**	**٢,٩١٠**		

ب. التجديد البلدي:

	الموضوع	٢٠٢١-٢٠٢٢ (مليون شيكل)	٢٠٢٣-٢٠٢٥ (مليون شيكل)	إطار الوحدة السكنية
التنظيم	التخطيط التفصيلي في بعض البلدات يشمل: خارطة تفصيلية لبناء مدينة، ترتيب التسجيل، تحديد مواقع أراضٍ للاستخدام العام/الأرض التكميلية/التبديل	١٠	١٠	٥٠٠
	تحديد مناطق للتخطيط في بلدات اضافية	٥	٥	
	التخطيط التفصيلي للتجديد المدني (إخلاء وبناء) الأحياء الشعبية في المدن العربية والمختلطة	١٠	١٠	١,٢٠٠
التطوير حتى التنفيذ	استكمال الجدوى الاقتصادية لتنفيذ خطط التجديد (بخصم ٤٠-٥٠ مليون شيكل لكل مشروع * مشروعين)		٩٠	٢٠٠
	التخطيط التفصيلي لتنفيذ المشاريع التحفيزية	٥	٥	
	مشاريع البنية التحتية الداعمة لتطوير الأحياء، مثل: مواقف السيارات والبنية التحتية للمواصلات، تطوير الأماكن العامة والمباني العامة للتمكين من تنفيذ الخطط (بخصم حوالي ١٥ مليون شيكل للمشروع * ٦ بلدات)	-	٩٠	٢٠٠
إجمالي		**٣٠**	**٢١٠**	**٢,١٠٠**

حجم الاستثمار من موارد «هيئة التجديد المدني» يشمل وظيفة واحدة (مخطط يعمل حصريًا في التخطيط للمجتمع العربي)

ت. مشاريع إسكان في البلدات العربية البدوية في الشمال (١٤٨١):

الرقم	المشروع	الميزانية (مليون شيكل)	المنتجات المتوقعة
١	التخطيط على أراضٍ مشتركة للدولة والخاصة (التخطيط القانوني يشمل الدمج والتقسيم والخطط لغرض التسجيل)	١٥	*تخطيط نحو ٥٠٠٠ وحدة سكنية
٢	التخطيط التفصيلي للتنفيذ والبنية التحتية العامة في مخططات قيد التنفيذ على الأراضي الحكومية والمشتركة والخاصة	١٥	التخطيط التفصيلي للبنية التحتية لبناء ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية داخل نحو ٢٠ بلدة
٣	تمويل تطوير البنى التحتية في الأراضي الخاصة والمشتركة	٥٠	لصالح ٦٢٥ وحدة سكنية التي يتم ترخيصها أو في مراحل البناء خلال الخمس سنوات الماضية، داخل نحو ٢٠ بلدة.
٤	تمويل المؤسسات العامة وفقًا لحجم البلدة	١١٢,٥	لإنشاء نحو ٣٠ مؤسسة عامة في البلدات التي ضمن الخطة بالاحياء الجديدة والقديمة، داخل نحو ٢٠ بلدة
٥	تطوير الأحياء القديمة	٨٠	تطوير البنية التحتية والأرصفة وخطوط الكهرباء والمزيد على طرق محددة في الأحياء ذات الضائقة وفي مراكز البلدات، داخل نحو ٢٠ بلدة
٦	البنية التحتية للمناطق الرئيسية	٣٠	المساهمة في إنجاح الأسواق والبناء على الأراضي الحكومية والخاصة، من خلال الاهتمام بالبنية التحتية التي تربط مخططين لا يمكن تحميل تكاليف التطوير على أحدهم
٧	إزالة عوائق التخطيط وتطوير الاحياء القديمة	٢٠	تطوير البنية التحتية في الأحياء القديمة وإزالة العوائق وفتح الطرق للمواصلات العامة وإنشاء المواقف العامة داخل نحو ٢٠ بلدة
٨	تنظيم الصرف الصحي	٢٠	تصريف مياه الأمطار في الأحياء القديمة والجديدةلمنع الفيضان في المنازل والطرق وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، داخل نحو ٢٠ بلدة

٩	تطوير المناطق العامة المفتوحة	١٠	تطوير نحو ٢٠ منطقة عامة مفتوحة بالاحياء القديمة والجديدة وملاعب وحدائق ألعاب داخل نحو ٢٠ بلده.
١٠	استصلاح شقق كبار السن	٥	استصلاح ١٥٠ شقة سكنية لكبار السن داخل ٢٠ بلدة
١١	أنشطة اجتماعية – الطفولة المبكرة	٢٠	يوجد حاليًا ٧ مراكز للطفولة المبكرة. الخطة هي إنشاء ٥ مراكز أخرى
١٢	أنشطة اجتماعية - الشباب	٢٠	يوجد حاليا ٧ مراكز للشباب. الخطة هي إنشاء ٥ مراكز أخرى
إجمالي		**٣٩٧,٥**	

- التأثير على التسويق: يمكن أن تؤدي الميزانية المطلوبة لتخطيط نحو ٦٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ وحدة سكنية في أراضي الدولة والأراضي الخاصة، إلى جانب رصيد التنظيم الذي تم تخصيصه مسبقًا في الميزانية بموجب الخطة ٩٢٢، إلى توفير مخططات لبناء بين ٣٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠ وحدة سكنية خلال خمس سنوات.
- ملاحظة حول التكلفة المادية للتخطيط: لم يتم تقييم كمية وحدات السكن المخططة ضمن الميزانيات المرصودة حسب قرارات ٩٢٢ والميزانية ١٤٨٠ ، بسبب تنوع الميزانية مرتفع، تم تخصيص جزء من الميزانية لإكمال خرائط قيد التحضير، وبعضها لخرائط لغرض التسجيل، والضم والتقسيم على أساس خارطة قائمة، وقسمت الميزانية على هذه المشاريع. كذلك تم تمويل مخططات لوحدات سكنية نسبة كبيرة منها تقع داخل أراضٍ خاصة وبحاجة إلى تنظيم.

٤. تكلفة معيقات في البنية التحتية المهمة والإقليمية لمشاريع الاسكان:

الرقم	المهمة والمطلوب	الميزانية المطلوبة بالمليون شيكل	بمسؤولية وزارة الإسكان	بمسؤوليةي وزارة حكومية أخرى	المنتجات
١	خط تجميع صرف صحي رئيسي عيرون يخدم فاتمال ١٠٧٧ وفاتمال ١٠٣٠ في أم الفحم وفاتمال ١٠٦١ في عرعرة، خرائط ضمن التحضير في عارة	٣٦٠		√	**تأثير على التسويق:** فاتمال ١٠٧٧ – ٦,٧٥٠ وحدات سكنية، من بينها ١,٣٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية. فاتمال ١٠٣٠ – ٥,٣٠٠ وحدة سكنية، من بينها ٢,٧٠٠ وحدة سكنية على إراضٍ حكومية. تمال ١٠٦١ – ٤,٣٠٠ وحدة سكنية، من بينها ١,٢٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية
٢	خط معالجة مياه الصرف الصحي (מט"ש) كرميئيل – توسيع على مرحلتين تخدم فاتمال ١٠٩١ في سخنين وخطط أخرى للتسويق في مجد الكروم والبعنة ودير الأسد ونحف وكرميئيل	٥٠		√	**تأثير على التسويق:** فاتمال ١٠٩١ – ٢,٩٠٠ وحدة سكنية، من بينها نحو ٦٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية، بالإضافة إلى نحو ١٠٠٠ وحدة سكنية في باقي البلدات
٣	**خط معالجة مياه الصرف الصحي (מט"ש) عكا الذي يخدم تمال جديدة المكر وشرق عكا وغيرها**	٥٠		√	**تأثير على التسويق:** جديدة المكر لصالح ٨٧٠٠ وحدة سكنية، من بينها ٥٠٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية. (ضمن مسؤولية شركة مياه عكا)
٤	**جديدة المكر** نقل خط كهرباء وخطوط مكوروت ومحطة كهرباء وحلول لتصريف مياه الصرف الصحي	٨٠	√		سيؤثر على تسويق ٨٧٠٠ وحدة سكنية من بينها ٥٠٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية
٥	**عرابة** – معالجة العوائق في عرابة: منشآت الصرف الصحي ومرافق التحكم بجريان المياه، تغطية خط كهرباء رئيسي الذي يخدم فاتمال ١٠٤٣، وتحسين الأرض، والبرك، وخزانات الصرف الصحي، والجسر فوق وادي حيلزون	٣٠	√		إزالة الحاجز أمام خطة لمئات الوحدات السكنية على أراضٍ خاصة من خلال فاتمال ١٠٤٣
٦	**جسر الزرقاء** – تطوير محطات الضخ وخطوط نقل المجاري	١٦		√	تسويق ٥٣٠ وحدة سكنية غرب جسر الزرقاء

٧	**طمرة** – فاتمال ١١٠١- فاتمال ١٠٣٣ نقل خطوط كهرباء رئيسية وإخلاء الحظائر	٢٠	√			**تأثير على التسويق:** فاتمال ١١٠١ – ٥٣٠٠ وحدة سكنية، من بينها نحو ٢٤٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية، فاتمال ١٠٣٣ – ١٨٠٠ وحدة سكنية، من بينها نحو ١٥٠٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية.
٨	**عارة وعرعرة** – حلول تصريف المياه العادمة **والصرف الصحي**	٢٠	√			**تأثير على التسويق:** فاتمال ١٠٦١ – ٤٣٠٠ وحدة سكنية، من بينها نحو ٦٣٠ وحدة سكنية على أراضٍ حكومية.
٩	**الطريق الالتفافي إكسال** –شارع يؤثر على كل المخططات الجديدة في البلدة	٥٠		√		تطوير الشارع الالتفافي الذي يخدم ٢٤٠٠ وحدة سكنية في مساحة البلدة.
١٠	تطوير الشارع الغربي مجد الكروم – من أجل تنفيذ فتمال ١٠٥٤ ويخدم أيضًا معسكر الجيش القريب	٤٠	√			المصادقة على تخطيط ١٨٠٠ وحدة سكنية في فتمال ١٠٥٤
١١	**كفر قاسم** – إخلاء نفايات الصرف جدول أبو عمران ليتم تسويق الوحدات السكنية فتمال ١٠٧٨ والمجمعات الإضافية في شوارع المدينة	٥٠	√			سيساهم الحل في تسويق ١,٦٠٠ وحدة سكنية باتمال ١٠٧٨ ومئات أخرى في مجمعات أخرى
١٢	**تطوير خطوط الصرف الصحي في كفر كنا** الذي يخدم البلدات كفر كنا والمشهد والرينة وحتى جدول صفورية	٦٠	√			حل مشكلة خط الصرف الصحي في المنطقة في أعقاب تطوير حي هار يونا «ج» في مدينة نوف هجليل
إجمالي		**٨٢٦**				

٥. تمويل القوى البشرية – إضافة لمدة خمس سنوات:

	الوظيفة المطلوبة	تكلفة الوظيفة بالمعدل لخمس سنوات (مليون شيكل)
١	مدير مجال الميزانيات، متابعة الأقليات	١,٢٥٠
٢	وظيفة لواء حيفا	١,٢٥٠
٣	وظيفة لواء حيفا	١,٢٥٠
٤	وظيفة لواء الشمال	١,٢٥٠
٥	وظيفة لواء الشمال	١,٢٥٠
إجمالي		**٦,٢٥٠**

٦. تلخيص الميزانيات المطلوبة:

المناطق	المبلغ (مليون شيكل)
البلدات العربية في الشمال	٣,٤٢٠
التجديد البلدي	٢٤٠
البلدات العربية البدوية في الشمال	٣٩٧,٥
البلدات العربية الدرزية	٨٠٠
البلدات العربية في النقب	٢,٢١٠,٢٥
البلدات المختلطة	١٠٠
عوائق بنى تحتية أساسية	٨٢٦
تغطية تكلفة القوى البشرية	٦,٢٥
إجمالي	**٨,٠٠٠ مليار**

وزارة المواصلات

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• بنى تحتية في الشوارع الداخلية والخارجية • مواصلات عامة تشمل محطات قطار في الطيبة والطيرة وسخنين وأم الفحم	٥٠٠	٣٦,٤٣٨,١٠٦	٢,٠٠٠	٣٦,٦٠٠	١٢,٥٠٠

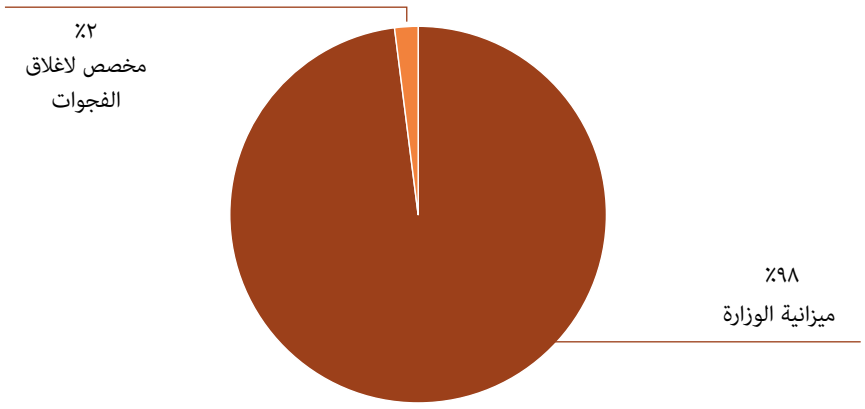

ميزانية وزارة المواصلات لعام ٢٠٢٢

أهملت الحكومات المتتالية خدمات المواصلات في البلدات العربية على مر السنين. تم تأجيل الخطط التي صاغتها وزارة المواصلات أو تم تنفيذها جزئيًا. اختارت وزارة المواصلات شركة «نتيفي أيالون» لإعداد خطة متعددة السنوات لتطوير شبكة المواصلات في البلاد بشكل عام والبلدات العربية. وصلت تقديرات خطة سد الفجوات في البنية التحتية للمواصلات إلى أكثر من ٢٠ مليار شيكل. في يناير ٢٠٢١، تم تقديم مخطط رئيسي للمواصلات العامة في ١٣٣ بلدة عربية، إلا أن ملخصات الميزانية لتنفيذ الخطتين غير كافية.

في ضوء الفجوات الموجودة في مجالات البنية التحتية للمواصلات، والفرق فيما يتعلق بجودة الشوارع والأمان على الطرق بين التجمعات العربية والتجمعات اليهودية، يُقترح:

١. الطرق داخل البلدات:

أ. على الحكومة أن تتبنى خطة مواصلات إستراتيجية لوزارة المواصلات والأمان على الطرق التي أعدتها شركة "نتيفي أيالون" في البلدات العربية، والبدء في تنفيذ الخطة في عام ٢٠٢٢. بحلول نهاية عام ٢٠٢١، على وزارتي المواصلات والمالية تخصيص الميزانية الكاملة بموجب قراري الحكومة السابقين ٩٢٢ و١٤٨٠.

ب. تركز الخطة بشكل خاص على المشاريع التي تسهل على المواطنين إمكانيات الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والعمل، لإزالة حواجز الإسكان والتطور الاقتصادي في المناطق العربية (كالشوارع الرئيسية).

ت. تتم بلورة معايير اختيار المشاريع وتقسيم الميزانيات بين البلدات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالتنسيق بين وزارة المواصلات والأمان على الطرق وشركة "نتيفي أيالون"، وقسم الميزانية في وزارة المالية وسلطة التطور الاقتصادي ولجنة السلطات المحلية العربية.

ث. في المرحلة الأولى، يجب تمويل الخطة لسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٢ بمبلغ مليار شيكل سنويًا.

٢. الطرق الخارجية ما بين البلدات:

أ. يجب استثمار ميزانية قدرها ٥٠٠ مليون شيكل عام ٢٠٢٢ لتطوير الطرق التي تمر عبر البلدات العربية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستثمار إلى تحسين جودة المرور على هذه الطرق، ورفع مستوى الأمان والمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي لسكان البلدات ومستخدمي الطرق.

ب. مطلوب من وزارة المواصلات، بموافقة وزارة المالية وسلطة التطوير الاقتصادي، تحويل الميزانيات بهدف تنظيم المواصلات بين الشوارع الداخلية إلى تنظيم الشوارع التي تمر بين البلدات والعكس، من أجل تنجيع استخدام البنية التحتية للطرقات بين البلدات العربية والشوارع الرئيسية.

٣. المواصلات العامة:

أ. على وزارة المواصلات والأمان على الطرق مواصلة تنفيذ قرار الحكومة رقم ٩٢٢ بشأن تخصيص ٤٠٪ من الميزانية الإجمالية لإضافات تمويل المواصلات العامة في البلدات العربية، أو ١٠٠ مليون شيكل سنويًا -الأعلى من بينهما- حتى الوصول إلى مستوى التغطية فيما يتعلق بالمواصلات.

ب. تتركز الخطة حول المواضيع التالية:

- سد الفجوات في الخدمات ومواصلة تغطية المواصلات العامة في كافة البلدات العربية.
- التركيز على تحسين الخدمات في البلدات المتوسطة والصغيرة في المجتمع العربي.
- مواصلة الاستعداد لتخصيص خدمات إضافية.
- توفير خطوط لنقل الموظفين والطلاب إلى أماكن العمل مما يؤدي إلى تحسين فرص العمل والتعليم.
- معالجة متعمقة لنحو خمس مساحات بلدية من أجل إحداث تغيير جوهري في مستوى المعيشة بشكل عام وأنماط السفر بشكل خاص.
- تحسين الخدمة في الأحياء العربية في المدن المختلطة.
- توفير ميزانية خاصة لموظف مسؤول عن المواصلات العامة في السلطات المحلية أو في المجالس الإقليمية بموافقة وزارة الداخلية.

٤. شبكة القطارات:

أ. محطة قطار الطيرة - الطيبة: يجب تخصيص ميزانية فورية لبناء محطة قطار الطيرة - الطيبة، ولهذا الغرض تخصص وزارة النقل والأمان على الطرق مبلغًا إضافيًا قدره ١٠٠ مليون شيكل ضمن ميزانية برنامج السكك الحديدية الشرقية.

ب. سكة حديد منشه – وادي عارة:

- تخصيص ميزانية لسكة حديد منشه في القسم الجنوبي لإكمالها فور الانتهاء من الإجراء القانوني المتوقع في عام ٢٠٢٣، وفقًا لتقدير بديل يتم الاتفاق عليه في مؤسسات التنظيم، بما في ذلك مركز مواصلات متكامل يربط بين سكة حديد منشيه وشبكة النقل العام على طريق ٦٥ الذي يمر في وادي عارة.
- على المجلس القطري للتنظيم والبناء إعطاء الأولوية لتطوير أنفاق تحت الأرض حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢.

ت. نظام النقل الجماعي شارع ٦٥ المار من وادي عارة:

- إنشاء نظام نقل جماعي على طول الطريق ٦٥ عبر وادي عارة من خلال توسيع الطريق الحالي، بما في ذلك إضافة خطوط شوارع مخصصة للمواصلات العامة، وإنشاء مفارق على طول الطريق وتحسين طرق الوصول إلى البلدات على طول المحور.
- لهذا الغرض، يجب تخصيص ميزانية لوزارة المواصلات والأمان على الطرق قدرها ٥٠٠ مليون شيكل للدفعة الأولى للمشروع من أجل إتاحة الشروع به، وبعد ذلك اتخاذ قرار بشأن طريقة تمويل المشروع (الميزانية أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

ث. شارع ٢: مشروع تحويل وتوسيع الطريق، بما في ذلك مفرق للخروج والدخول من وإلى قرية جسر الزرقاء، كجزء من استمرار منطقة قيساريا - الخضيرة.

٥. الأمان على الطرق

أ. في ضوء المعدل المرتفع لحوادث الطرق في المجتمع العربي، والتي يؤدي الى نسبة ٣٢٪ من القتلى و٢٦٪ من حوادث الطرق الخطيرة في عام ٢٠٢٠، توجه الحكومة سلطة الأمان على الطرق لتنفيذ خطة ممنهجة في المجتمع العربي.

ب. تتركز الخطة حول المجالات التالية:

- البنية التحتية: تطبيق خطة أمان على الطرق، إنشاء مراكز توجيه وإرشاد، تعليم الحذر على الطرق في المدارس؛ الاهتمام بتزويد خدمات الذهاب والإياب من وإلى المدارس الابتدائية ورياض الأطفال بصورة آمنة.
- الشرح والمعلومات: شرح باللغة العربية، لافتات مرورية، خطط للحد من الإصابات نتيجة الحوادث.
- التعليم: تنفيذ مناهج مصممة للمدارس في المجتمع العربي تشمل خطط الدروس ووحدات تعليم إلكترونية، وورشات للأهالي والطلاب، وأنشطة تربوية لأعضاء الحركات الشبابية ونوادي الشباب.
- الأمان في الحيز البلدي: إنشاء هيئات تطوعية للأمان على الطرق، وتعزيز كوادر الأمن البلدية، وتدريب واستكمالات لمهندسي السلطة المحلية في مجال الأمان على الطرق.
- المعلومات والأبحاث: إجراء بحث معمق في الحوادث التي وقعت في البلدات العربية، وتقييمها ودراستها فيما يتعلق بمسؤولية الأهل ووضع حزام الأمان والسرعة والسائقين الشباب.

أهداف الخطة كالتالي:

أ. انخفاض بمقدار الثلث في عدد الإصابات الخطيرة أو المميتة.

ب. تخفيض بنسبة ٢٥٪ في نوع المخالفات المرورية التي ستركز عليها الخطة.

ت. تحسين القيادة الآمنة (ثقافة القيادة الآمنة).

ث. تحسين ١٥٪ في مناخ الطرق.

إطار الخطة في السنوات الخمس المقبلة ٥٠٠ مليون شيكل، منها ١٠٠ مليون شيكل في عام ٢٠٢٢، وتدرج في الميزانية على النحو التالي:

أ. توجيه ٣٠٪ من ميزانيات سلطة الأمان على الطرق (باستثناء الإدارة) لتوفير الحلول في المجتمع العربي (نحو ١٥ مليون شيكل سنويًا وفقًا لميزانية ٢٠٢٠).

ب. توسيع ميزانية سلطة الأمان على الطرق عن طريق وزارة المالية كل عام بمقدار ٥٠ مليون شيكل.

ت. من ميزانيات تطوير الطرق البلدية للأعوام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، يتم خصم مبلغ ٤٠ مليون شيكل سنويًا وتحويله إلى ميزانيات المرور في السلطات المحلية.

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تقليص نسبة الفقر • بناء مكاتب رفاه • الأمن الغذائي • ملاءمة تفاضلية (matching)	٥٠ مليون	٩,٧٠٨,٣٠٢	٥٠٠	٩,٧١٢,٨٥٦	٢,٥٠٠

تشير المعطيات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية في البلدات العربية الى عمق الأزمة وتتطلب معالجة شاملة. تشير مؤسسة التأمين الوطني إلى أن أكثر من ٥٠٪ من المواطنين العرب يعيشون تحت خط الفقر وحوالي ٦٠٪ من الأولاد. معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص ونسبة الإعاقة أعلى أيضًا من المتوسط في الدولة.

فيما يلي اقتراحات مركز مساواة في مجال الرفاه الاجتماعي:

١. **تمويل خدمات الرفاه:**

اشترطت الحكومة تمويل خدمات الرفاه الاجتماعي باستثمار ربع الميزانية من قبل السلطات المحلية. أدى هذا الطلب إلى خلق واقع يلزم ٩٠٪ من السلطات العربية الموجودة في الطبقات الأربع الدنيا على التنازل عن قسم من ملاكات خدمات الرفاه الاجتماعي المخصصة من قبل الوزارة.

٢. **البنية التحتية لتقديم خدمات الرفاه:**

على وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية تنفيذ خطط لتوفير وتحسين البنية التحتية لمؤسسات الرفاه الاجتماعي وإدارات الخدمات الاجتماعية في البلدات العربية، مع التركيز على تطوير وإنشاء وملاءمة المباني متعددة الأهداف. من المهم أن يتم تخصيص ميزانية لغرض تطوير البنية التحتية فقط.

٣. **تعزيز طواقم العمال الاجتماعيين:**

هناك نقص في ملاكات العمل الاجتماعيين للتجاوب مع الوضع الاجتماعي في البلدات العربية. على وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية رفع حجم الملاكات بشكل تدريجي، من عام ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٦، بحوالي ٢٠٠ وظيفة للعاملين الاجتماعيين في البلدات العربية وفق النموذج التنظيمي المتبع في الوزارة. وإذا لزم الأمر، على وزارة الرفاه إزالة الحواجز المالية والتدريبية لتأمين هذه الوظائف في البلدات التي تكون فيها هذه الحاجة.

٤. **تطوير القدرات البشرية في مؤسسات الرفاه الاجتماعي:**

أ. يتطلب الوضع الحالي في مؤسسات الرفاه الاجتماعي بلورة برنامج وزارة لتعزيز القدرات البشرية على مستوى إدارة وطواقم الخدمات الاجتماعية في البلدات العربية والمدن المختلطة. تتضمن هذه الأنشطة التدريب والتأهيل للمديرين والأخصائيين الاجتماعيين في الأقسام، بما في ذلك أدوات التطوير التنظيمي والتركيز على تطوير العمود الفقري الإداري في الأقسام وتطوير مواد تدريبية باللغة العربية تعتمد على التجارب المتراكمة والتحديات الخاصة بالمجتمع العربي.

ب. يتطلب النقص في العمال الاجتماعيين تنفيذ برنامج تدريب خاص لخريجي الألقاب الاكاديمية في مجال الخدمة الاجتماعية في مؤسسات أكاديمية خارج البلاد.

٥. **تنفيذ خطة الرفاه:**

ينبغي توجيه وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية لتكثيف تشغيل سلة من البرامج المعدلة والوقائية والعلاجية في بلدات البرنامج من عام ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٦، بحيث تغطي الخطط التي سيتم تنفيذها الأنشطة المحددة في مجالات عمل المكتب ووفقًا للخطط التي تم الاتفاق عليها.

٦. **العنف والجريمة والعنف المنزلي:**

تنفيذ برامج وأنشطة لمنع العنف والجريمة في المجتمع العربي من بين البرامج التي تديرها الوزارة بموجب قرارات الحكومة أرقام ٨٥٢ و٤٤٣٨ و٥١٣ والحلول التي سيتم تقديمها في إطار الخطة الخمسية الحكومية لمنع العنف والجريمة في المجتمع العربي.

٧. **مكافحة الفقر:**

توثق تقارير التأمين الوطني حول الفقر كل عام عمق الفقر في المجتمع العربي، أسباب ذلك كثيرة ويجب معالجتها من قبل جميع الوزارات الحكومية. ومع ذلك، فإن بعض الأدوات موجودة في وزارة الرفاه، حيث درست لجنة الألوف عام ٢٠١٤ ونفذت الحكومة توصياتها بشكل جزئي فقط. نشير في هذه المرحلة الى التوصيات التالية:

أ. توسيع مراكز استنفاد الحقوق التي تساعد الأسر باستنفاد حقوقها من الوزارات الحكومية وأصحاب العمل.

ب. توسيع برامج مرافقة الأسر المحتاجة إلى نحو ١٠٠٠٠ أسرة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر التي تعاني من الإفقار والاستغلال.

ت. توسيع برامج الأمن الغذائي للعائلات المحتاجة.

لتنفيذ هذه الاقتراحات يجب تخصيص ميزانية قدرها ٢٠٠ مليون شيكل.

٨. ملاءمة التمويل (matching) برامج الرفاه الاجتماعي:

يجب على وزارة العمل والرفاهية صياغة معايير لخفض التمويل الذاتي من قبل السلطات المحلية وفقًا للبرامج التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج. شرط تخفيض التمويل الذاتي هو التزام السلطات بعدم تخفيض هذا المبلغ من ميزانيات قسم الخدمات الاجتماعية- وهذا على عكس ما تم القيام به في السنوات السابقة. يجب تقسيم التخفيض الكلي للتمويل بالتساوي والشفافية بين السلطات المحلية.

إطار الميزانية المطلوبة لإغلاق الفجوات: ٢,٥ مليار شيكل للأعوام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦ وفق توزيع الميزانية التالي:

	ميزانية من الوزارة، الرفاه والخدمات الاجتماعية (مليون شيكل)	ميزانية إضافية من وزارة المالية (مليون شيكل)
٢٠٢٢	٣٠ (من إضافات الميزانية التي ستحصل عليها الوزارة في عام-٢٠٢٢)	٤٧٠
٢٠٢٣	٣٠	٤٧٠
٢٠٢٤	٣٠	٤٧٠
٢٠٢٥	٣٠	٤٧٠
٢٠٢٦	٣٠	٤٧٠

وزارة الاقتصاد والصناعة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• إقامة مناطق صناعية • دمج الأبحاث والتطوير • تشجيع قطاع العمل	٥٠	٧,٤٧٤,٣٥٤ يشمل ميزانية أزمة كورونا*	٥٠٠	٦,٤١٩,٤٥٣	٢,٥٠٠

*٤,٧٤٩ مليار شيكل تم تخصيصهم لدعم الصناعة في فترة أزمة كورونا.

١. تعزيز وتطوير المناطق الصناعية والتشغيل والتجارة في المجتمع العربي

لا شك في أهمية إنشاء مناطق صناعية وتوظيفية وتجارية في المجتمع العربي ويؤثر ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، والقضاء على الجريمة والعنف، وزيادة إيرادات السلطة المحلية، مما يساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة للسكان وتنويعها وتوسيعها.

إن النقص في المناطق الصناعية والتجارية والتشغيلية في البلدات العربية من القضايا المعروفة لدى وزارة الاقتصاد والصناعة ووزارة المالية، وللأسف لم تتم معالجتها بشكل كافٍ على الرغم من العديد من القرارات الحكومية التي تمت مناقشتها، بما في ذلك القرار الحكومي رقم ٩٢٢ الذي لم يخصص ميزانية كافية لحل المشكلة. لم يتجاوب القرار ٥٥٠ المصادق عليه في ٢٤,١٠,٢٠٢١ مع هذه المسألة.

كما هو معروف، فإن وجود مناطق صناعية متطورة يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان، سواء من حيث توفير فرص العمل، ومن حيث مستوى الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية ومن حيث الحفاظ على البيئة من خلال منع النثر العشوائي للمواد الصناعية من قبل المصانع في المناطق السكنية.

على مر السنين حاولنا التأثير على صانعي القرار في وزارة المالية وإدارة التخطيط الذين التزموا بالسياسة الإقليمية لتقسيم المناطق الصناعية. ولسوء الحظ فإن تمسكهم الأعمى بهذا المفهوم أدى حتى الآن إلى فشل ذريع انعكس في تدني مستوى مشاركة المجتمع العربي في القوى العاملة في الاقتصاد من جهة، وتدني مستوى الخدمات والبنية التحتية المقدمة من قبل السلطات المحلية العربية من جهة أخرى.

نحن لا نعترض على التصور الإقليمي على مستوى التخطيط المهني، لكن لا يمكن لهذا التصور أن يتجاهل حقيقة أن معظم مناطق العمل «في المناطق» قد تم تسليمها للسلطات اليهودية من جيل إلى آخر، الأمر الذي لم يترك مجالًا لتطوير المناطق الصناعية في السلطات العربية. ونؤكد هنا أن الدولة هي التي حددت مواقع المناطق الصناعية، وبالتالي فهي المسؤولة عن النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تناقض بين تطوير المناطق الصناعية الكبيرة والإقليمية، والحاجة لكل واحد من البلدات إلى مناطق صناعية منظمة ومتطورة، ومن أجل توفير أفق للمصالح الصغيرة لتطوير أعمالهم في مناطق أوسع ويصلها العديد من الناس.

نتائج سياسة الحكومة بشأن تخصيص المناطق الصناعية:

معيار المقارنة	بلدات عربية وضع اجتماعي ١-٣	بلدات عربية وضع اجتماعي ١-٣	الفرق بالنسب المئوية
فرض الضرائب على المصالح التجارية للفرد بالشيكل	٢٥٢	٨٤٧	٪٢٣٦
جباية الضرائب من المصالح التجارية للفرد بالشيكل	١٨٠	٥٩٨	٪٢٣٢
نسبة المصالح التجارية من إجمالي فرض الضرائب	٪١٨	٪٣٤	٪٨٤
المساحات الصناعية بالمتر المربع للفرد	٠,٩٣	٣,٢٩	٪٢٥٤
مساحات التجارة والخدمات بالمتر المربع للفرد	١,٨١	٢,٨٣	٪٥٦

* هذه المعطيات لعام ٢٠١٨

كشفت أزمة كورونا التي حلت بالبلاد سياسة الحكومة تجاه المجتمع العربي وعرّتها، كما «تألقت» البلدات العربية واحتلت المراكز الأولى في جدول البطالة - ارتفع معدل البطالة في بعض المناطق إلى أكثر من ٤٠٪. كشفت الإغلاقات والقيود التي فرضت على التنقل، بما في ذلك على السفر بالمواصلات العامة، عن الحاجة الماسة إلى أن تكون مناطق العمل قريبة قدر الإمكان من مكان الإقامة.

من المنح الموزعة للسلطات المحلية عن الخصومات الممنوحة للمصالح التجارية بقيمة ٢,٨ مليار شيكل، تم تخصيص ٤٧ مليون شيكل فقط (١,٧٪) للسلطات العربية، وكشف ذلك عن حجم الإيرادات الضئيلة لهذه السلطات، من ١٦ مليار شيكل التي يدفعها قطاع الأعمال سنويًا كضريبة عقارية، يتم دفع ٢٠٠ مليون شيكل فقط للسلطات العربية.

في ١٦/٨/٢٠٢٠، عقد اجتماع موسع حول الموضوع في بلدية أم الفحم، حضره رؤساء مجالس من المجتمع العربي ورجال أعمال وخبراء في المجال وممثلون عن منظمات المجتمع المدني العربية. فيما يلي توصيات اللجنة:

أ. **تمويل خطة متعددة السنوات لإنشاء مناطق صناعية للتشغيل والمصالح والتجارة:**
وفقًا لقرار الحكومة ١٥٣٩، صاغت إدارة المنطقة الصناعية في وزارة الاقتصاد في عام ٢٠١٧ خطة متعددة السنوات لإنشاء مناطق صناعية وتوظيف وخدمات في البلدات العربية. كان إطار ميزانية الخطة نحو ٣ مليارات شيكل، وكانت ترتكز على الأسس التالية: استكمال تطوير المناطق الصناعية القائمة، وتطوير مناطق صناعية جديدة مع إعطاء الأولوية للمناطق الصناعية المتاحة، وإزالة العوائق ودمج السلطات في المناطق الصناعية في المنطقة. بعد نقاشات مع وزارة المالية وممثل عن لجنة السلطات المحلية، وافقت وزارة المالية على ميزانية قدرها ٤٧٨ مليون شيكل. عمليًا، ستبلغ ميزانية الخطة ٧٥ مليون شيكل فقط.

نحن نطلب اعتماد الخطة الأصلية بقيمة ٣ مليارات شيكل، والتي تم إعدادها على أساس العمل الميداني الجاد، وتحديثها لتشمل احتياجات جميع السلطات العربية دون استثناء.

ب. **تخصيص ميزانية لتمويل استكمال مناطق صناعية قيد الإنشاء:**
المناطق الصناعية التي لا تزال في مراحل البناء والتي تحتاج إلى تمويل لاستكمالها، مثل المنطقة الصناعية في مدينة أم الفحم.

ت. **تعديل إجراءات السلطات المحلية لإدارة إنشاء المناطق الصناعية:**
تحدد إجراءات السلطات في هذا الصدد أن السلطة المحلية أو الشركة الاقتصادية التي تسعى إلى تطوير المنطقة الصناعية داخل منطقة سلطتها يجب أن تفي بشروط عتبة إدارة وإعداد الميزانية لتطوير البنية التحتية وأعمال البناء في السنوات الثلاث الماضية، والتي تصل إلى ٥٠ شيكل على الأقل. مليون. من ناحية أخرى، فإن السلطات لديها خيار تقديم طلب دون تلبية أي شروط عتبة للخبرة المهنية أو النشاط المالي السابق.

إن السلطات والشركات الاقتصادية تعرف السكان والمنطقة بشكل أفضل ولديها مصلحة واضحة في تطوير المنطقة الصناعية، وبالتالي ستكون قادرة على التحرك بشكل أسرع لتطوير المنطقة الصناعية. إضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تدير حاليًا مخططات إنشاء مناطق صناعية لا تعرف البلدات العربية وتتوقف عن مواصلة المشاريع عندما تواجه صعوبات تتعلق بملكية الأرض أو صعوبات إدارية أخرى.

لذلك، يجب تعديل إجراءات السلطات المحلية لإدارة إنشاء المناطق الصناعية بحيث يمكن السماح للسلطات المحلية أو شركاتها الاقتصادية بتطوير مناطق صناعية ضمن منطقة سلطتها.

ث. **حواجز التنظيم:**
شكلت لجان المناطق على مر السنين عائقًا رئيسيًا أمام تطوير المناطق الصناعية والتشغيل في المجتمع العربي بحجة «السياسة الإقليمية». ومن الناحية العملية، فإن هذه اللجان تحكمها بلديات وهيئات حكومية ذات نفوذ تمنع الاعتبارات المرفوضة، ولا يوجد في معظم اللجان أي تمثيل على الإطلاق لمواطني المجتمع العربي، الأمر المخالف للقانون.

لذلك، نطلب من وزارة الاقتصاد ووزارة العدل إجراء إصلاح يتم فيه نقل معالجة تنظيم المناطق الصناعية في البلدات العربية إلى لجنة «فاتمال».

ج. **إنشاء إدارات للمناطق الصناعية وتوفير سلة أدوات للسلطة المحلية لصيانة وتعزيز الأعمال:**
من أجل تشجيع نقل المصانع إلى المناطق الصناعية في البلدات العربية، نقترح إنشاء إدارات للمناطق الصناعية في البلدات العربية ووضع ميزانيات لها، حتى تتمكن من جذب الأعمال ورجال الأعمال إلى المناطق الصناعية والحفاظ على المناطق الصناعية بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على رصد ميزانية متعددة السنوات لتعزيز الأعمال التجارية في مناطق السلطات المحلية، كي تكون هذه المناطق الصناعية دائمة للشركات والموظفين والسلطات المحلية.

ح. **إنشاء إدارة مخصصة بالتقدم نحو إنشاء مناطق صناعية في البلدات العربية:**
على غرار «فاتمال» وبسبب كون المشكلة مركبة، نطلب إنشاء إدارة خاصة داخل إدارة المناطق الصناعية و/أو اعتماد إحدى الشركات الحكومية، والتي ستقود قضية إنشاء المناطق الصناعية والحرفية في البلدات العربية وتنفيذ الخطة متعددة السنوات.

هذه الإدارة ستعمل أيضًا على تخطيط المناطق الصناعية على الأراضي الخاصة، وجمع أصحاب الأراضي مع مبادرين لعرض المشاريع كي يعرفوا كيف يعود عليهم الأمر بالفائدة.

خ. **إعداد الميزانية وتأهيل أصحاب مشاريع عرب لإزالة العوائق أمام إنشاء المناطق الصناعية:**
طلبنا العمل على إعداد الميزانية الفورية لتوظيف عشرة أصحاب مشاريع للنهوض بالمناطق الصناعية، وستعمل في السلطات المحلية العربية على إزالة الحواجز وتعزيز إنشاء مناطق صناعية وتجارية في البلدات العربية. في ضوء تعقيد قضية ملكية الأراضي في معظم البلدات العربية، يتم العمل على إزالة الحواجز أمام الوزارات الحكومية ولجان التخطيط والسكان. يمكن أن يشكل هؤلاء أصحاب المشاريع مرجعًا للإدارة المذكورة أعلاه.

د. **التوزيع العادل لعائدات ضريبة الأملاك في المناطق الصناعية:**
وفقًا لقراري الحكومة ١٥٣٩ و٢٣٦٥، تسمح إدارة المناطق الصناعية بتوسيع مناطق صناعية كبيرة بموافقة السلطات التي تقع في أراضيها منطقة صناعية في توزيع الإيرادات مع السلطات العربية المجاورة. للأسف، لم تنفذ وزارة الاقتصاد سياسة الحكومة المذكورة، واستمرت في دعم التوسع في المناطق الصناعية على الرغم من رفض السلطات تقاسم الإيرادات. نطالب الوزارة بأن تتخذ موقفا صارمًا ضد السلطات الرافضة، كما نطلب من الوزارة إجراء مسح لجميع المناطق الصناعية المتاخمة للسلطات العربية وقيادة سياسة التوزيع العادل للإيرادات بين السلطات.

٢. تطوير المصالح الاقتصادية في البلدات العربية

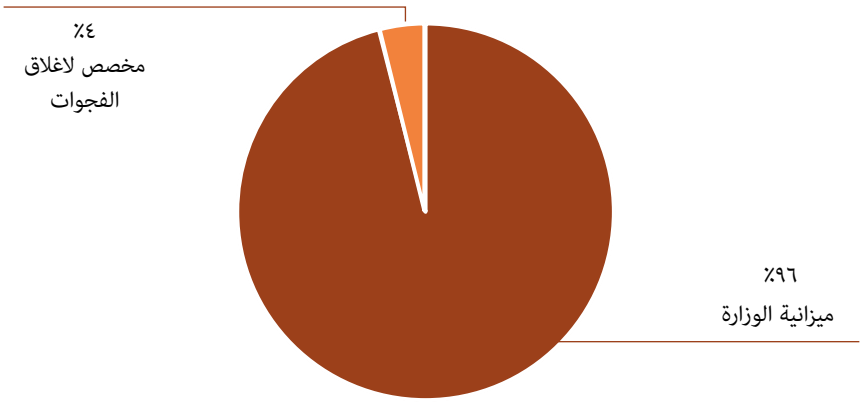

ميزانية تشجيع قطاع العمل لعام ٢٠٢٢

أ. يجب على وكالة الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم **تطوير مسارات استشارية ومنح وتحفيز (قائمة على النجاح) من شأنها تعزيز قدرات الشركات الصغيرة في المجتمع العربي**، بما في ذلك تطوير القدرات الإدارية على المستوى المتوسط والأعلى، وتوسيع دوائرهم التسويقية إلى زبائن جدد (خارج المنطقة المحلية، والمشتريات الحكومية، والزبائن الأجانب). من خلال التدريب، وبناء نظم رقمية ومواقع إلكترونية، وتشجيع التصدير، والترويج للبيع عن بعد.

ب. في ضوء انخفاض مشاركة الأعمال التجارية من المجتمع العربي في المشتريات الحكومية والشركات الحكومية، يجب توجيه إدارة المشتريات الحكومية **لفحص العوائق التي تواجه الموردين من المجتمع العربي، وتقليل المتطلبات والحواجز التي تحول دون دخولهم وتشجيع مشاركتهم في مناقصات المشتريات الحكومية**؛ وضع إستراتيجية لزيادة الوعي والتمكين من الوصول إلى مناقصات المشتريات الحكومية للمجتمع العربي؛ وضع أهداف عينية لزيادة مشاركة الموردين من المجتمع العربي في دوائر المشتريات الحكومية. التوصية على أدوات التوجيه والمساعدة والتدريب من خلال المستشارين والخبراء الذين سيرافقون المصالح الصغيرة لتحقيق الأهداف المحددة من خلال وكالة المصالح الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والصناعة.

ت. من أجل استيفاء الشروط المذكورة أعلاه، **على وزارة الاقتصاد والصناعة تخصيص ٢٥٪ على الأقل من ميزانية فروع «معوف» التي تديرها وكالة المصالح الصغيرة والمتوسطة، لصالح المصالح التجارية في المجتمع العربي.**

ث. يجب تخصيص **٢٠ مليون شيكل على مدى خمس سنوات للمشاركة في صندوق القروض الصغيرة «ميكروفايننس» للنساء العربيات. كما يجب أن تخصص وزارة الاقتصاد والصناعة نفس المبلغ كل عام.**

ج. يجب تخصيص **١٠ ملايين شيكل كل عام بين ٢٠٢٢-٢٠٢٦** (وما مجموعه ٥٠ مليون شيكل على مدى خمس سنوات) **كاشتراك في صندوق المصالح التجارية لمنح قروض لمن تم رفض حصولهم على قروض من صندوق القروض بضمان الدولة التي تدير وكالة المصالح التجارية الصغيرة في وزارة الاقتصاد والصناعة.**

ح. في ضوء الحجم المنخفض نسبيًا للتصدير في البلدات العربية، الأمر الشائع في الأعمال التجارية اليوم، يجب اعتماد إعلان وزارة الاقتصاد والصناعة، والذي ينص على

تخصيص ما لا يقل عن ١٥٪ من ميزانية أدوات دعم إدارة التجارة الخارجية لتعزيز نشاط الصناعة العربي في الأسواق الدولية اعتبارًا من عام ٢٠٢٢، فيتم خلال كل سنة فحص الطلب الفعلي ويتم إجراء التخصيص وفقًا لذلك. بالإضافة إلى ذلك، تخصيص ٢٠ مليون شيكل على مدى خمس سنوات من أجل استكمال تحديد أولويات المنح في برامج التشجيع على التجارة مع الخارج و/أو المسارات الجديدة التي يتم تحديدها مع سلطة التطوير الاقتصادي التي تديرها إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والصناعة، وخطة العالمية لتشجيع وتطوير المصدرين والتصدير بآلات التصدير.

٣. تطوير اقتصادي اقليمي ومنح تسهيلات للمصنعين

أ. **تعزيز برامج تطوير اقتصادي ولوائي وتطوير محركات نمو محلية.** لهذا الغرض، يجب أن تخصص وزارة المالية ميزانية إضافية قدرها ١٥٠ مليون شيكل لوزارة الداخلية و/أو وزارة الاقتصاد (على النحو المحدد في الاتفاقية بين سلطة التطوير الاقتصادي ووزارة المالية) للمشاركة في تمويل البرامج والمشاريع الإقليمية في السلطات المحلية العربية، المقدمة من مجموعة من السلطات المحلية العربية، التي ستتم الموافقة عليها ضمن لجنة الاستثمار المشتركة لوزارات الداخلية والمالية والاقتصاد والصناعة ووزارة المساواة الاجتماعية، بحسب معايير منشورة مسبقاً لتشجيع التعاون بين السلطات المحلية، وتؤدي إلى التطور الاقتصادي وخلق فرص العمل والتطور الاجتماعي والبيئي للسلطات العربية والمنطقة بأسرها، من أجل استغلال طاقة السلطات الاقتصادية من أجل نفسها وكجزء من تصور إقليمي منهجي.

ب. **إجراءات تحفيز إقامة ونقل المصانع** – على مدير عام وزارة الاقتصاد ومدير هيئة الاستثمار:

- تعديل إجراء المديرية رقم ٤,٤٩ ليشمل البلدات العربية التي ستستفيد من مسار تحفيزي لتشجيع إنشاء وتوسيع أو نقل المصانع والشركات من فروع التجارة والخدمات إلى المناطق الصناعية والتشغيل في المجتمع العربي.
- إنتاج محركات النمو واستيعاب الأعمال والابتكارات التكنولوجية في المصانع والشركات من صناعات التجارة والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة نجاعة العمل والإنتاج في المجتمع العربي. ستشمل الخطة تطوير مسار دعم لتشجيع إنشاء وتوسيع المصانع و/أو نقل المصانع إلى المناطق الصناعية في البلدات العربية، ومسار دعم للصناعة المتقدمة، ومسار دعم للمصانع التي توظف مجموعات سكانية متنوعة (مع التركيز على المجتمع العربي)، ومسار لزيادة نجاعة الإنتاج في الشركات العربية. بمجرد تلخيص الخطة وتنفيذها، على سلطة الاستثمار تخصيص ١٠٪ من ميزانيتها كل عام وأن تخصص وزارة المالية مبلغًا إضافيًا قدره ١٥٠ مليون شيكل سنويًا لسلطة الاستثمار.
- أن تخصص وزارة الاقتصاد والصناعة ما لا يقل عن ٥ ملايين شيكل على مدى ثلاث سنوات، لآلات الانتاج المتقدمة، بموجب القرار الحكومي رقم ٢٢٦٢ تاريخ ٨/١/٢٠١٧، للشركات المملوكة للعرب. لهذا الغرض، يجب أن تحول وزارة المالية ٥ ملايين شيكل إلى وزارة الاقتصاد والصناعة.
- تشجيع استيعاب العمال العرب من قبل هيئة الاستثمار: وضع إجراء لتشجيع "الأعمال التجارية من مجتمعات الأقلية"، وتوفير أدوات المساعدة، حسب نسبة العمال والملكية والموقع الجغرافي، إلخ... على هيئة الاستثمار تخصيص ٥٠٠ مليون شيكل للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وتخصيص الميزانية من قبل هيئة الاستثمار كل عام بين المسارات المختلفة حسب التنفيذ الفعلي.

وزارة العمل والتشغيل

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تعزيز تشغيل الشباب والنساء • تشغيل الأهالي ومراكز الرعاية النهارية • التأهيل المهني	٥٠	٤,٢٠٥,٢٠٨	٥٠٠	٣,٣٩٥,٠١١	٢,٥٠٠

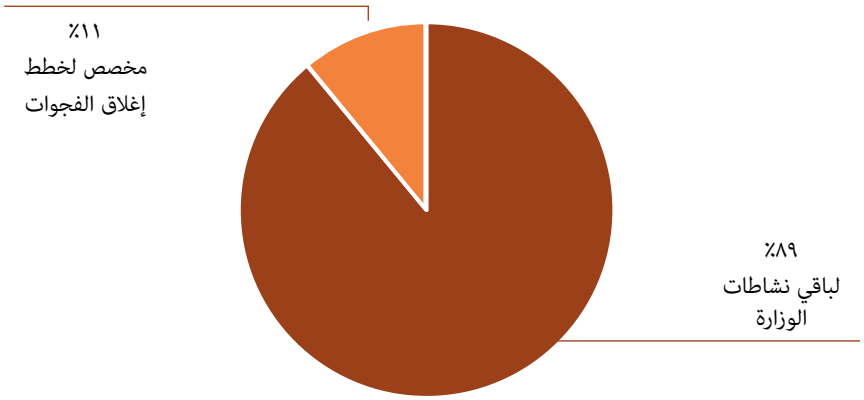

ميزانية وزارة العمل والتشغيل ٢٠٢٢

في ظل استمرار انخفاض معدلات توظيف الرجال العرب، والفجوات الكبيرة بين معدلات توظيف النساء العربيات واليهوديات، والأثر الاقتصادي الهائل لهذه الفجوات على النمو الاقتصادي، يجب على الحكومة **تبني توصيات الطاقم الوزاري المشترك فيما يتعلق بالتشغيل في المجتمع العربي**، الذي ناقش ووصى على حلول من أجل تطوير عملية التشغيل في المجتمع العربي.

١. أهداف التوظيف: على الحكومة تبني أهداف لجنة تطوير التشغيل ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالمجتمع العربي، والتي بموجبها:

أ. سترتفع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل إلى ٤٥٪ مع حلول عام ٢٠٢٦، وستكون هناك زيادة سنوية بنسبة ٢,٦٪ في الأجر الشهري.

ب. فيما يتعلق بالرجال العرب، فإن الهدف لمعدل مشاركتهم في سوق العمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٦ هو زيادة سنوية لا تقل عن نقطة مئوية واحدة كل عام. فيما يتعلق بالأجور، زيادة قدرها ٣٪ سنويًا في الأجر الشهري الاسمي.

ت. ستتبنى الحكومة توصية الطاقم الوزاري وتحدد الفئات المستهدفة الرئيسية بغرض تقديم حلول لتحقيق أهداف التشغيل:

- رجال ونساء عرب حاصلون على تعليم ثانوي وما دون.
- النساء العربيات الحاصلات على لقب أكاديمي أو فوق ثانوي.

٢. من أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب على الحكومة توجيه ذراع العمل ووزارة الاقتصاد والصناعة ووزارة المالية ودائرة التشغيل لاتخاذ الخطوات اللازمة والمفصلة في تقرير الطاقم الوزاري.

ستشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. زيادة المسارات لتحفيز المشغلين في سلطة الاستثمار في وزارة الاقتصاد والصناعة لتشغيل عمال من المجتمع العربي مع التركيز على فئة الشباب غير المتعلمين أكاديميًا (بناء أو إضافة مسار فرعي للشباب العاطلين عن العمل)، مسارات تدعم العمل عن بعد، زيادة المسارات لاستيعاب المتدربين والشباب في وظيفتهم الأولى؛

ب. توفير برامج التحضير لامتحانات الترخيص للطلاب العائدين من الخارج واندماجهم في وظائف تتلاءم مع دراساتهم.

ت. توفير حافز اقتصادي للموظفين المعطلين عن العمل لتشجيعهم على العودة إلى العمل.

ث. توفير حافز اقتصادي للعاطلين عن العمل لتشجيع دخولهم إلى العمل.

ج. توسيع برنامج دوائر التشغيل في دائرة التشغيل للتشجيع على العمل بين الحاصلين على ضمان الدخل.

ح. تقوية مهارات اللغة العبرية والإنجليزية.

خ. تفعيل آلية تحفيز للكليات التكنولوجية من أجل زيادة أعداد الطلاب العرب الذين يدرسون في الكليات التكنولوجية.

د. زيادة معدل الخريجين وتقليل نسبة التسرب في كليات التكنولوجيا من خلال تقديم منح دراسية للطلاب ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني وتمويل البرامج لمرافقة الطلاب العرب ومساعدتهم.

ذ. ملاءمة أنشطة مراكز ريان وتوسيع الأدوات والحلول داخلها.

ر. زيادة عدد التدريبات المهنية الفعالة وتقليل نسبة التسرب مع تفضيل الدورات التدريبية التي تعمل على مرافقة عملية التوظيف. يجب أن تكون الدورات التدريبية متاحة لغويًا وجغرافيًا وملائمة لجمهور الهدف.

ز. زيادة مراكز الرعاية النهارية المتاحة في البلدات العربية والمدن المختلطة.

س. إعادة تدريب الهندسيين والأكاديميين المعطلين عن العمل وإرشادهم إلى المهن الأكثر طلبًا.

ش. وضع خطة للتدريبات المهنية للبالغين العاملين في الأعمال الحرة التي تتطلب مجهودًا بدنيًا أو الذين يعانون من الإرهاق والتعب الجسدي.

ص. تشجيع وتمويل البرامج والأنشطة لزيادة تنوع الوظائف والأعمال.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب تخصيص الميزانيات التالية:

أ. ذراع العمل – مليار شيكل خلال خمس سنوات.

ب. مصلحة التشغيل والاستخدام – ٥٠٠ مليون شيكل في السنة.

ت. سلطة الاستثمارات – إدارة مسارات التشغيل – ٥٠٠ مليون شيكل في السنة.

٣. على الحكومة أن تتبنى توصيات الطاقم الوزاري فيما يتعلق ببناء حضانات رعاية الأطفال في البلدات العربية والمدن المشتركة، وتكليف إدارة مراكز الرعاية بتخصيص ٤٠٪ من ميزانيتها لتخطيط وإنشاء مراكز رعاية في المجتمع العربي، والعمل حسب توصيات التقرير، حيث يتم تخصيص ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون شيكل لإنشاء مراكز الرعاية النهارية في البلدات العربية والمدن المختلطة. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء طاقم خاص يجتمع كل ربع سنة يناقش العوائق القائمة أمام بناء مراكز الرعاية النهارية في البلدات العربية والمدن المختلطة من أجل التغلب عليها.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل القسم على توفير المعلومات المتاحة والمحدثة للمجتمع العربي فيما يتعلق بحقوق الوالدين لدعم الرسوم الدراسية في مراكز الرعاية النهارية.

٤. أن تستمر مصلحة الضرائب في توجيه ٣٣٪ من الميزانية لإعلانات مصلحة الضرائب فيما يتعلق بضريبة الدخل السلبية إلى المواطنين العرب لغرض تسويق برنامج منحة الدخل (ضريبة الدخل السلبية) وزيادة حجم الاستفادة من البرنامج. وأن تقوم مصلحة الضرائب بإبلاغ سلطة التطوير الاقتصادي بمعدل الاستفادة من المنحة في المجتمع العربي كل عام. طالما هنالك عوائق أمام المجتمع العربي فيما يتعلق بالاستفادة من المنحة، على الأطراف أن تعمل من أجل إزالتها.

وزارة المساواة الاجتماعية

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• مساعدة كبار السن • برامج للشباب • برامج للنساء • تفعيل سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي	١٩,٠٢٩ مليون	١٩٧	١٠٠ قسم من المبلغ معد لسلطة التطوير: ٣٥,٦٧٥	١٨١	٥٠٠

١. سلطة الشباب

على الحكومة تبني توصيات الطاقم الوزاري الذي فحص موضوع النهوض بالشباب العرب وتقليل نسب البطالة بينهم من أجل تقليص نسبة الشباب العربي غير الملتحقين بالعمل أو التعليم من الفئة العمرية ١٧-٢٤ سنة، من أجل تطوير القدرات والانتماء لدى الشباب العرب والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، على الحكومة أن توصي سلطة الشباب في وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، ذراع العمل، مصلحة التشغيل والاستخدام، وزارة التربية والتعليم باتخاذ الخطوات اللازمة والمفصلة في تقرير الطاقم الوزاري، بما في ذلك:

أ. توسيع البنية التحتية لمراكز الشباب في السلطات المحلية العربية مع تعزيز رأس المال البشري والمباني والبرامج التشغيلية. ستتضمن الخطة أهدافًا ملموسة لمشاركة الشباب والشابات على حد سواء.

ب. يجب أن يُطلب من وزارة التربية والتعليم وذراع العمل، بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي، توسيع برامج التوجيه المهني، ويجب على سلطة الشباب تنفيذ برامج مخصصة لسد الفجوات بعد المدرسة الثانوية على أساس البنية التحتية القائمة. ستشمل البرامج إكمال شهادة الثانوية العامة، وتقوية اللغتين العبرية والإنجليزية، وتعليم البسيخومتري، والتربية الاقتصادية، وتحسين المعرفة الرقمية.

ت. يجب تشغيل برنامج السنة الانتقالية للشباب العرب بهدف زيادة الشعور بالانتماء، وتنمية القدرات القيادية، والاستعداد للحياة كبالغين، وتوفير الأدوات والمهارات للعمل والدراسة الأكاديمية.

ث. يجب تعزيز معاهد القيادة النشطة في المجتمع العربي، كما يجب إنتاج برامج إضافية تؤكد المشاركة الاجتماعية والمدنية النشطة، مع ضمان الاندماج في سوق العمل.

ج. يجب توسيع برنامج رواد (إنجازات للمجتمع العربي)، والذي يشمل التوجيه المهني.

٢. المواطنون كبار السن:

مطلوب من وزارة المساواة الاجتماعية تعزيز برامجها لمساعدة كبار السن بمبلغ ١٠٠ مليون شيكل على مدى السنوات الخمس المقبلة. يعاني هذا القطاع من إهمال في الخدمات الصحية والاجتماعية الملائمة لحاجاته وللتغييرات التي تحدث داخل المجتمع العربي. يجب دراسة حاجات هذا القطاع وتوفير البرامج المطلوبة لرعاية هذه الفئة العمرية.

٣. سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي:

وظيفة سلطة التطوير الاقتصادي تنسيق نشاط الحكومة في مجالات التطوير الاقتصادي الحكومي في المجتمع العربي واستنفاذ الميزانيات التي تخصصها قرارات الحكومة, بهدف تحسين الوضع الاقتصادي في المجتمع العربي وتشجيع النشاط الاقتصادي والمالي ودمج المجتمع العربي في اقتصاد الدولة.

وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• مراكز الشباب • الترويج والابتكار	٤٠	٣٦٦	١٥٠	٣٤١	٧٥٠

على وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل تحويل ٤٠٪ من إجمالي الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في إسرائيل إلى السلطات المحلية العربية كل عام (في عام ٢٠٢٠، قامت الوزارة بتوزيع إجمالي ٥٨ مليون شيكل، خصصت للمجتمع العربي بما في ذلك الدرزي والشركسي مبلغ ٤,٦ مليون شيكل، أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي ميزانية الوزارة، منها ٤,٥ مليون شيكل ميزانية مخصصة للمجتمع الدرزي والشركسي).

ولتحقيق هذا الهدف، على الوزارة تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون شيكل سنويًا للبلدات العربية على النحو التالي:

١. أن تعمل الوزارة على نشر الإعلانات في وسائل الإعلام العربي، والعمل من خلال نشر المعلومات والشرح المخصص الذي يضمن تقديم أكبر عدد من الطلبات من قبل السلطات المحلية.

٢. أن تستمر الوزارة في نشر إعلانات باللغة العربية إلى جانب الإعلان في المواقع والصحف العربية.

٣. أن تجري الوزارة مسحًا خلال ٩٠ يومًا للاحتياجات في البلدات العربية والعوائق القائمة أمام السلطات العربية لاستخدام الموارد الحكومية المنشورة، وتعمل على توفير الحلول وملاءمة نشر الإعلانات المنشورة مع الاحتياجات المطلوبة، ورفع التقرير إلى سلطة التطوير الاقتصادي.

٤. أن تعد الوزارة قائمة بالمشاريع الضرورية والمفقودة في المجتمع العربي (الملاعب، مراكز الشباب، مراكز الابتكار، إلخ) وتعمل على تسويقها في إطار ملائم للسلطات المحلية العربية كل عام من أجل الوصول إلى الهدف الحكومي المذكور أعلاه.

٥. أن تعمل الوزارة بالتعاون مع سلطة التطوير الاقتصادي ووزارة السياحة على الترويج للأنشطة المخصصة بالسياحة في البلدات العربية كي تستغل إمكانياتها الاقتصادية.

٦. أن تقدم الوزارة تقريرا كل ستة أشهر إلى سلطة التطوير الاقتصادي عن نسبة الميزانية المخصصة للسلطات المحلية العربية العربية من إجمالي مخصصات الميزانية ونسبة الاستخدام المالي وفقا للسلطة. وتقوم الوزارة في نهاية كل عام بإبلاغ سلطة التطوير الاقتصادي عن عدد الطلبات المقدمة من السلطات العربية التي لم يوافق لها الحصول على الميزانيات وأسباب رفضها.

وزارة السياحة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تشجيع السياحة • * تسويق : النقب , الناصرة وجسر الزرقاء	٥٠	١,٥٨٩,٠٣٤	٣٠٠	٤٨٧,٧٤٠	١٥٠٠

* يشمل ميزانية خاصة باعقاب الكورونا

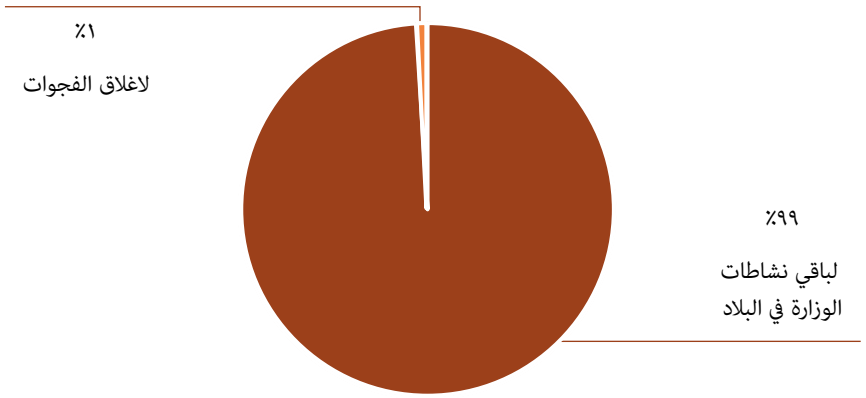

ميزانية وزارة السياحة لعام ٢٠٢٢

على الوزارة أن تضع خطة إستراتيجية لتطوير السياحة المحلية والعالمية للبلدات في المجتمع العربي.

يجب صياغة الخطة وفقًا للأسس التالية:

١. أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار خصوصية البلدات العربية في الشمال والمثلث وفي المدن المختلطة والنقب.

٢. أن تركز الخطة على البلدات والمواقع السياحية التي يمكن استغلالها للسياحة المحلية والخارجية مع التركيز بشكل خاص على:

أ. مدينة الناصرة والسياحة الدينية فيها وفي البلدات المحيطة بها.

ب. قرى شمال والسياحة الزراعية والطبيعة والفنادق والمطابخ.

ت. جسر الزرقاء كونها البلدة الساحلية العربية الوحيدة.

ث. بلدات المثلث التي تشكل مراكز للسياحة الداخلية وصناعة الغذاء في وسط البلاد.

ج. قرى النقب لتطوير السياحة الصحراوية.

٣. أن يكون البرنامج شاملًا ويركز أيضًا على جوانب التسويق والتدريب ونظام الأعمال والبنية التحتية للسياحة والمساعدة في منح الدعم.

٤. أن تكون الخطة الإستراتيجية مصحوبة بخطة عمل مفصلة مع مؤشرات نجاح واضحة ومقبولة (مؤشرات النتائج والمخرجات).

٥. أن يخصص مركز الاستثمار ميزانية خاصة للمشاريع السياحية، بما في ذلك دعم بناء الفنادق، والمنازل السياحية، وتدريب المرشدين السياحيين، وتعزيز الأعمال السياحية الصغيرة والمتوسطة.

من أجل التنفيذ الأمثل للخطة، على الحكومة تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون شيكل سنويًا خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

سلطة المياه والصرف الصحي وشركات المياه

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تطوير شبكة المياه وربطها بقنوات التصريف	١٠٠	٨٠٧,٥٣٦	٢٠٠	٨٨٢,٦٥٤	١,٠٠٠

١. تشير معطيات ارتباط المنازل في البلدات العربية إلى شبكات الصرف الصحي إلى فجوة بين البلدات العربية والبلدات اليهودية، على سلطة المياه والصرف الصحي القيام باستثمار كبير في زيادة نسبة البيوت المرتبطة بالبنية التحتية للصرف الصحي، بحيث تصل نسبة الارتباط إلى نظام الصرف الصحي إلى ٩٠٪.

٢. على سلطة المياه القيام بتمويل مشاريع إنشاء البنية التحتية للصرف الصحي التي ضمن مسؤوليتها وتخدم بلدات المجتمع العربي، بما في ذلك بناء وتحديث محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ، وكذلك البنية التحتية للصرف الصحي التي تسبب عوائق سكنية.

٣. تكلفة الخطة والمشاريع ستكون ١,٢ مليار شيكل، حيث تخصص سلطة المياه ١٠٠ مليون شيكل من ميزانية التطوير في مجال الصرف الصحي الخاص بها، وتخصيص الميزانيات وتحويلها وفق إجراءات سلطة المياه. لن تقل ميزانية المشاريع عن إجمالي ١ مليار شيكل على مدى ٥ سنوات، مع تخصيص وزارة المالية ٥٠٠ مليون شيكل كميزانية إضافية. على سلطة المياه العمل على الاستفادة الكاملة من مبالغ الاستثمارات في المشاريع المقدمة لاعتمادها من قبل السلطات ومؤسسات المياه والصرف الصحي وفقًا لإجراءات السلطة، والعمل بشكل فعال وشفاف على توفير الموارد للسلطات ومؤسسات المياه والصرف الصحي العاملة في البلدات العربية، من أجل زيادة إمكانيات بناء الوحدات السكنية وتحسين جودة خدمات المياه والصرف الصحي.

٤. ترفع سلطة المياه تقريرًا كل ستة أشهر إلى سلطة التطوير الاقتصادي عن المشاريع المعتمدة والمبالغ المدفوعة والعوائق التي تواجهها خلال تنفيذ المشاريع.

وزارة الاتصالات

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• نشر الألياف البصرية • الاستثمار في الإنتاج التلفزيوني العربي	١٠	٦٤,٦٩٧	١٢٠	٢٢٧,٩٨٦	٦٠٠

في القرار الحكومي ٣٧١ الصادر في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠ وفي تعديل قانون الاتصالات رقم ٧٤ في ديسمبر ٢٠٢٠، تم إلزام شركة بيزك بموجب ترخيصها لنشر شبكة الألياف البصرية (FTTH) تجاه نحو ٨٠٪ من المنازل، ومن ناحية أخرى تم إنشاء صندوق لتحصيل المدفوعات من شركات الاتصالات، لتنشيط نشر شبكة الألياف البصرية لنحو ٢٠٪ من المنازل المتبقية. يُظهر تقسيم المنازل التي نشرتها بيزك أن الشركة ستغطي نحو ٩٠٪ من المنازل اليهودية، ولكن نحو ٥٠٪ فقط من المنازل العربية.

من أجل معالجة الفجوة، والتي ستعمق الفجوات في جودة البنية التحتية للاتصالات الحالية، نتيجة للتمييز من قبل شركة «هوت» وإهمال وزارة الاتصالات، ونظرًا لأهمية البنية التحتية للاتصالات المعتمدة على الألياف البصرية كأداة أساسية في العديد من المجالات في حياة المواطن، في العمل والتعليم وفي وقت الفراغ، وبسبب أهميتها كعامل يجعل الجميع أقرب إلى المركز ويمكن أن يقلل من عدم المساواة ويوسع فرص العمل، مع توفير تكاليف السفر والازدحام على الطرق، يجب على الحكومة تخصيص موارد إضافية (كلاهما في الميزانية ومن خارج الميزانية) لوزارة الاتصالات، كي يتم تشبيك المنازل العربية المشمولة في صندوق التمويل الخاص بالتوازي مع الجداول الزمنية المحدد لنشر بيزك بنفس النسبة وبوتيرة مشابهة لبلدات اليهودية. يجب على وزارة المالية تقديم قرض مالي لصندوق التمويل، مما سيسرع عملية النشر بالميزانية المذكورة أعلاه، ويدفع الصندوق القرض من مدخولاته.

من أجل إكمال هذه الخطوة، يجب على وزارة الاتصالات أن تعمل على إجراء التعديلات التشريعية وفقًا لذلك.

المبلغ المطلوب في هذا المجال هو ١٠٠ مليون شيكل في ميزانية ٢٠٢٢ و٥٠٠ مليون شيكل خلال خمس سنوات.

سلطات البث:

تميز سلطات البث في وزارة الاتصالات ضد الجمهور العربي في الإنتاج التلفزيوني والأفلام. لسد الفجوات في المجال، يجب العمل على تخصيص ٢٠ مليون شيكل لإنشاء صندوق إنتاج سينمائي وتلفزيوني باللغة العربية. يعمل الصندوق جنبًا إلى جنب مع صندوق الفيلم العربي الذي سيتم إنشاؤه في وزارة الثقافة حيث سيعمل على تطوير صناعة السينما والتلفزيون.

الخدمة الرقمية وإتاحة الخدمات الحكومية باللغة العربية

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• إغلاق الفجوات الرقمية			٢٠	٣٦٣	١٠٠

سببت سياسة الحكومة الإسرائيلية الى وجود فجوة رقمية بين المجتمع العربي والمجتمع ككل. تدرك الحكومة أهمية استخدام الخدمات الرقمية كأداة قوية للتطور الاجتماعي والاقتصادي للفرد والمجتمع العربي في إسرائيل، ولهذا الغرض، على الحكومة أن تطلب من هيئة «إسرائيل الرقمية» صياغة خطة قطرية استراتيجية لتقليص الفجوات وتطوير القدرات الرقمية في المجتمع العربي، بالتشديد على تقليص الفجوات فيما يتعلق بالمعرفة الرقمية وشبكات الإنترنت وتطوير الأدوات والآليات الرقمية في السلطات المحلية من أجل تحسين الخدمات للمواطن وتقوية السلطات المحلية. على الخطة أن تتضمن أهدافًا واتجاهات عمل محددة، بما في ذلك إطار قياس العمل والنتائج. بلورة البرنامج يجب أن تكون بالتعاون مع الجمهور العربي بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمنظمات الاقتصادية العاملة في المجتمع العربي ورواد النظم الرقمية في السلطات المحلية في البلدات العربية والمعلمين والأكاديميين في هذا المجال وغيرهم...

على الحكومة أن تجعل الخدمات الحكومية في متناول المجتمع العربي، والاهتمام بزيادة الوعي فيما يتعلق بأنشطة الحكومة وتعليماتها في المجتمع العربي، لهذا الغرض:

أ. على سلطة التكنولوجيا الحكومية صياغة خطة عمل عينية لزيادة معدل استخدام المجتمع العربي للخدمات الحكومية عبر الإنترنت (مع التركيز على المجال الشخصي) بحيث تصل نسبة المواقع باللغة العربية في نهاية الخمس سنوات إلى ٥٠٪.

ب. يجب توجيه الوزارات الحكومية ومكتب الإعلانات الحكومي لزيادة معدل الاستثمار في الحملات الاعلامية المخصصة للمجتمع العربي إلى ٢٠٪ من ميزانيات الإعلانات اعتبارًا من عام ٢٠٢٢.

لتحقيق هذه الأهداف، على وزارة المالية تخصيص مبلغ ٢٠ مليون شيكل في السنة.

وزارة الطاقة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• ربط البيوت والأحياء بشبكة الكهرباء	٥٠	٥٠٨,٤١٤	١٠٠	٥٨٢,٤٤١	٥٠٠

في ضوء الفوارق الاقتصادية وصعوبة تمويل المشاريع في مجال الطاقة المستدامة في السلطات العربية والتي تتسبب بتفاوت كبير في دخول تقنيات تنجيع واستخدام وإنتاج الطاقة والمواصلات النقية، على وزارة الطاقة تنفيذ برنامج متعدد السنوات لصالح مشاريع في مجال الطاقة، بما في ذلك إعادة ضبط استهلاك الطاقة في السلطات المحلية (تقليص الاستهلاك عن طريق إنتاج الطاقة)، والانتقال إلى المواصلات النقية والابتكار التكنولوجي ورفع الوعي وتطوير آليات التنفيذ.

١. أهداف الخطة كالتالي:

أ. خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٢٠٪ على الأقل من قبل السلطات المحلية العربية.

ب. أن يكون إجمالي الطاقة المزودة من مصادر الطاقة المتجددة على الأقل ٥٥ ميغا واط.

ت. أن يتم تركيب ١٢٥ محطة شحن بطيء و١٠ محطات شحن سريع للسيارات الكهربائية في السلطات العربية بما في ذلك المراكز الصناعية.

ث. توفير ما لا يقل عن ١٠ شاحنات تعمل على الغاز الطبيعي في منطقة السلطات.

ج. صياغة ثلاث خطط عمل على الأقل للمناخ والطاقة.

ح. تطوير ما لا يقل عن عشرة مشاريع وأبحاث متطورة في السلطات المحلية ورفع الوعي فيما يتعلق بهذه القضية بين الجمهور والمصالح في السلطات.

٢. من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، يجب تمويل ما يلي:

أ. وسائل تنجيع الطاقة في السلطات الموجودة ضمن الخطة.

ب. إنتاج الطاقة المتجددة في السلطات.

ت. إنشاء محطات للمركبات الكهربائية وشراء الشاحنات التي تعتمد على الغاز الطبيعي.

ث. صياغة خطط عمل للتحضير لتغيير المناخ والانتقال إلى الطاقة المستدامة.

ج. دعم مشاريع وأبحاث متطورة في مجال الطاقة والبيئة.

ح. نشر الوعي في مجال الطاقة المستدامة من خلال الشرح والتعليم والتدريب.

خ. توظيف مديري طاقة في السلطات المحلية في أقسام مديري المشاريع.

وزارة جودة البيئة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• معالجة النفايات والتلويث وتطوير قرية الصيادين في جسر الزرقاء والمحميات الطبيعية المحاذية للبلدات العربية	٥٠	٣٦٨,٣٥٤	١٢٠	٣٧٥,٨٥٩	٦٠٠

بالرغم من أن الصناعة الملوثة لم تصل إلى معظم البلدات العربية، إلا أنها تعاني الفقر في البنية التحتية البيئية مقارنة بغيرها من السلطات المحلية، وذلك نتيجة للفقر في خدمات إخلاء النفايات في العديد من السلطات المحلية، حيث يتم حرق النفايات ما يسبب التلوث في البلدة. يجب على وزارة جودة البيئة أن تضع خطة لتحسين الوضع البيئي في بلدات المجتمع العربي.

يجب تشكيل طاقم وزاري بالتعاون مع المنظمات البيئية العربية وممثلي لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية لصياغة خطة بالتعاون مع وزارة جودة البيئة فيما يتعلق بجودة البيئة.

١. يجب صياغة الخطة البيئية وفقًا للأسس التالية:

أ. القيام بدراسة بيئية بمشاركة الجمهور في بلدات المجتمع العربي.

ب. الأولوية للأكبر، وتركيز الجهد - أبعد من إدارة موضوع النفايات من منظور إقليمي.

ت. تعزيز القدرات لدى السلطات المحلية المصنفة بالتدريج الاقتصادي الاجتماعي المنخفض.

ث. زيادة التثقيف البيئي قبل الإشراف والتنفيذ.

ج. تشجيع القيادة المحلية ورفع الوعي وتعزيز القدرات في مجال البيئة لدى السكان.

ح. ضمان استدامة الأنشطة الخاضعة للخطة البيئية لفترة طويلة.

٢. تخصيص الميزانيات الإضافية التالية لوزارة جودة البيئة:

أ. ١٠٠ مليون شيكل كميزانية إضافية لتنفيذ أنشطة مخصصة لتحسين الوضع البيئي والاستعدادات لتغير المناخ والأنشطة التعليمية والإعلامية في سلطات المجتمع العربي وفقًا للخطة البيئية.

ب. تخصيص ميزانية لصندوق الحفاظ على النظافة، مع مراعاة قانون الحفاظ على النظافة لعام ١٩٨٤، يصل إلى ٢٠ مليون شيكل، وفقًا للمادة ١.ب، من أجل تنظيم معالجة النفايات في بلدات المجتمع العربي، بما في ذلك بناء وتطوير البنية التحتية لمعالجة النفايات وإعادة التدوير.

ت. صياغة خطة عمل لعدة سنوات من قبل سلطة الطبيعة والحدائق بالتعاون مع البلدات والسكان المجاورين للمحميات لتطوير المحميات ودمج السكان في التدريبات والاستخدامات («قرية الصيادين في جسر الزرقاء، قرى الكرمل، بيت جن، النقب).

وزارة الداخلية والسلطات المحلية

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• رفع ميزانية التطوير • تغيير معادلة منح الموازنة • هيئات التخطيط • الخدمات الدينية لغير اليهود	٥٠٠	٧,٥٢٠,٤٧٠ يشمل ميزانية أزمة كورونا	٦٥٠	٦,٣٨٧,٦٣٥	٣,٢٥٠

*وتشمل هذه الميزانية مساعدة السلطات المحلية في مواجهة أزمة كورونا والمنح لتحقيق التوازن في السلطات المحلية التي تميز ضد السلطات العربية.

تحولت السلطات المحلية في البلدات العربية الى مصدر للغضب والإحباط الذي يشعر به المواطن العربي بسبب سياسة التمييز ضده. يجب بذل الجهود لتحسين مستوى الخدمات ومستوى معيشة السكان في السلطات المحلية العربية. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تستخدم وزارة الداخلية الوسائل المتاحة لها لسد فجوة الإنفاق للمواطن الواحد بين السلطات العربية واليهودية في التدريج الاجتماعي والاقتصادي ٥-١، حتى عام ٢٠٢٦.

١. **لتحقيق هذا الهدف، يجب على الحكومة أن تعمل على:**

أ. زيادة عائدات السلطات المحلية من الضرائب العقارية على المصالح التجارية.

ب. زيادة إيرادات السلطات من المنح الحكومية.

ت. زيادة منالية السلطات المحلية للموارد الحكومية وزيادة الاستنفاذ والتطبيق.

ث. تحسين البنية التحتية التنظيمية والإدارية وزيادة قدرات التنفيذ.

ج. تنجيع نفقات السلطة على الخدمات البلدية.

ح. تحسين التأهب لحالات الطوارئ.

خ. تعزيز التعاون الإقليمي لصالح التطور الاقتصادي الإقليمي.

د. تخصيص الأراضي للخدمات الحكومية المطلوبة للسكان، بما في ذلك البنية التحتية للمواصلات وخدمات الإطفاء والصحة والسياحة والرفاه والوزارات الحكومية الأخرى حسب حاجات السكان.

٢. **هبات الموازنة:** من أجل سد الفجوة في توزيع منح الموازنة ومساعدة السلطات في زيادة الإنفاق على الخدمات البلدية لصالح تحسين مستوى الخدمات (مع التركيز على تحسين البلدة، وتنظيف الأماكن العامة، وزيادة الأمن الشخصي)، على وزارة المالية **تخصيص ٤٠٠ مليون شيكل سنويًا لتعزيز هبات الموازنة الشامل للسلطات المحلية العربية خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦. (إجمالي ٢ مليار شيكل في خمس سنوات)**

٣. لم يؤد تقسيم الميزانية في صندوق تقليص الفجوات إلى تقليص الفجوات بين السلطات العربية واليهودية، علما أن معظم الفجوات بين السلطات تنبع من فجوة الإيرادات الذاتية من الضرائب العقارية التجارية، **على وزارتي الداخلية والمالية تعديل معايير توزيع أموال الصندوق لتقليص الفجوات** بطريقة تعكس هدف الصندوق، بحيث يتم توزيع ٨٠٪ من أموال الصندوق استنادًا على إيرادات السلطات المحلية التي مصدرها الضرائب العقارية التجارية.

٤. **يجب تطوير الخطط الإقليمية لتحسين مستوى الخدمات البلدية** وتقليص الفجوات بين السلطات العربية واليهودية، ووضع الخطط التي تهدف إلى تنجيع وتحسين أنظمة الخدمة الأساسية من منظور إقليمي، وتنفيذها في إطار المنطقة. لهذا الغرض، وزارة المالية تخصيص ميزانية إضافية قدرها ٥٠ مليون شيكل لوزارة الداخلية، بقيمة إجمالية ٢٥٠ مليون شيكل للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

٥. **تعزيز منح التطوير الجارية:** على وزارة المالية أن تخصص لوزارة الداخلية مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل سنويًا خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦ (ما مجموعه ١ مليار شيكل) لغرض تعزيز منح التطوير للسلطات المحلية العربية لتمكنها من دعم مشاريع تطوير لا يوجد مصدر لتمويلها بسبب المدخول المنخفض من ضرائب العقارات.

٦. من أجل مساعدة السلطات المحلية في استكمال تمويل مشاريع البنية التحتية المخطط لها والتي تفتقر إلى التمويل لإنجازها ومن أجل التمويل إزالة حواجز التطوير، على وزارة المالية تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل كل عام خلال السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦ (ما مجموعه ١ مليار شيكل).

٧. تشكيل طاقم برئاسة المحاسب العام في وزارة المالية بمشاركة ممثلين عن وزارة الداخلية وممثلين عن وزارة المساواة الاجتماعية لبحث زيادة **إتاحة الائتمان المصرفي للسلطات المحلية.**

٨. **توزيع عائدات ضريبة العقارات الأرنونا:** في ضوء حقيقة أن ٢٪ فقط من ضريبة العقارات غير السكنية في إسرائيل هي على عقارات خاضعة لمنطقة نفوذ السلطات العربية، ومن أجل زيادة دخل السلطات المحلية العربية من توزيع ضريبة العقارات، على الحكومة أن تفرض على وزير الداخلية:

أ. إلغاء كتاب التفويض وتمكين اللجان الجغرافية فحص جميع طلبات توزيع الدخل وتغيير مناطق النفوذ.

ب. وضع معايير واضحة لاعتماد/رفض الطلبات من قبل كل من اللجان الجغرافية ووزير الداخلية.

ت. الشفافية في أنشطة اللجان الجغرافية ووزارة الداخلية خلال العملية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمرافق الإقليمية المدرة للدخل والإيرادات الآتية منها.

ث. تقديم تقرير إلى اللجنة الوزارية للمجتمع العربي ولجنة الداخلية في الكنيست بشأن جميع الطلبات التي تم النظر فيها أو رفضها أو التي لم يتم النظر فيها بعد.

٩. **تعزيز القوى البشرية في السلطات العربية:** من أجل تحسين البنية التحتية التنظيمية والإدارية وزيادة قدرات التنفيذ في السلطات العربية، على وزارة المساواة الاجتماعية مواصلة تشغيل مشروع "موارد" (برنامج استنفاذ الموارد والتطوير الاقتصادي في السلطات المحلية العربية) لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ وتوسيع المشروع ليشمل جميع السلطات.

١٠. لغرض **تحسين الاستعداد للطوارئ في السلطات،** على وزارة المالية تخصيص ١٠٠ مليون شيكل لوزارة الداخلية على مدى السنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

١١. من أجل **زيادة خدمات المكاتب الحكومية المتاحة في البلدات العربية،** يجب تشكيل طاقم برئاسة المحاسب العام وممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة المساواة الاجتماعية ووزارة الإسكان، لإجراء مسح للمؤسسات الحكومية القائمة في البلدات العربية ودراسة الحاجة إلى تحسين منالية الخدمات الحكومية في البلدات العربية وإزالة العوائق لتوفيرها.

١٢. الخدمات الدينية للعرب: ميزانية الخدمات الدينية للعرب في الوزارة أقل من ميزانية الخدمات الدينية لليهود التي تقدمها وزارة الأديان. تعاني دور العبادة والمقابر الإسلامية والمسيحية والدرزية من التهميش والإهمال، يجب زيادة الميزانية إلى ٥٠ مليون شيكل في السنة.

وزارة المالية، بنك إسرائيل – إتاحة التمويل للمجتمع العربي

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• إتاحة التمويل للمجتمع العربي	٢٠٠	٣,٩٥٠	١,٠٠٠	٣,٢٠٠	٥,٠٠٠

أدت العوائق الهيكلية التي تواجه المجتمع العربي في الحصول على التمويل بجميع أنواعه، بما في ذلك القرض العقاري، والعواقب الصعبة لعدم الوصول إلى مصادر التمويل المصرفي لقروض الإسكان في المجتمع العربي إلى ارتفاع مصادر التمويل غير القانونية والمنظمات الإجرامية. يجب أن تتبنى الحكومة توصيات اللجنة الفرعية الوزارية فيما يتعلق بالتمويل في المجتمع العربي، والتي ترأستها المديرة العامة لوزارة المساواة الاجتماعية.

من أجل تطبيق التوصيات:

أ. على الحكومة أن تطلب من وزير المالية والمحاسب العام إنشاء صندوق بكفالة حكومية لتقديم الكفالات للزبائن غير المؤهلين للحصول على قرض عقاري بسبب صعوبة تسجيل العقار في سجلات الأراضي، أو ممتلكات مسجلة او بسبب عدم جهوزية العقار المحجوز للتسويق. يقدم الصندوق ضمانًا للحصول على قرض عقاري بمسار خاص للممتلكات المسجلة وطرق استثنائية للممتلكات غير المنظمة حتى الانتهاء من التسجيل والحجز، بعد فحص القدرة على التسجيل خلال فترة زمنية محددة. يعمل الصندوق لمدة خمس سنوات، وفي نهاية هذه الفترة يتم تقييم أداءه واستمراريته. يقدم الصندوق ضمانات إلى ٢٠٠٠ قرض سنويًا بمبلغ لا يتجاوز ١,٥ مليار شيكل ائتماني سنويًا.

ب. على الحكومة إصدار التعليمات إلى مسجل العقارات والتنظيم للإسراع بعملية التنظيم والتسجيل في البلدات العربية حتى تكتمل العملية خلال عقد من الزمن. لهذا الغرض، يجب تحديد الأهداف للخطة الخمسية إنشاء آلية تسجيل تستند على مشاركة الجمهور وتدعم الحد من المخاطر فيما يتعلق بالضمانات.

ت. أن يعمل مسجل العقارات ووزارة المساواة الاجتماعية على توظيف طواقم لغرض تطوير «التوحيد والتقسيم والتسجيل» في البلدات العربية.

ث. تنفذ وزارة المساواة الاجتماعية وبنك إسرائيل ووزارة المالية خطة لزيادة المعرفة المالية للمواطنين العرب فيما يتعلق بالتمويل والائتمان السكني ومرافقة الأسر التي حصلت على قرض سكني.

وزارة العدل

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• مكافحة العنصرية • دمج العرب في الجهاز القضائي		٤,٠٠٠	٢٠	٤,٢٣٠	١٠٠

تعاني وزارة العدل، بما في ذلك مقر الوزارة، من نقص تمثيل رجال قانون من المجتمع العربي، ونقص أساسي في فهم ما يدور داخل هذا المجتمع. على إدارة الوزارة العمل على دمج قانونيين عرب لإتاحة الوزارة أكثر للمجتمع العربي.

مفوضية مناهضة العنصرية

لا توظف المفوضية التي من المفترض أن تكافح العنصرية عربًا ولا تعالج العنصرية تجاه المواطنين العرب. يجب تخصيص ميزانية للمفوضية لإتاحة خدماتها لضحايا العنصرية العرب.

وزارة العدل - قسم التشريع

في ضوء نقص التمثيل للعرب في قسم التشريع في وزارة العدل، يجب إعطاء الأولوية لاستيعاب قانونيين عرب في السنوات الخمس المقبلة.

النيابة العامة للدولة

لا يوجد في المقر القطري للنيابة العامة ولا في الألوية محامٍ عربي في منصب جنائي أو مدني رفيع المستوى. يجب اتخاذ إجراءات فورية لوضع خطة لدمج المحامين العرب في طاقم الإدارة العليا لمكتب المدعي العام.

الدفاع العام والمساعدة القانونية

حتى في قسم الدفاع العام، الذي يحتاجه الكثير من العرب، لا يوجد مديرون عرب في منصب رفيع. يتم في قسم الدفاع العام في وزارة القضاء تشغيل محامين عرب، لكن القليل منهم يصل إلى مناصب اتخاذ القرار.

الكوادر القضائية – مساعدو القضاة

في ضوء نقص التمثيل للعرب بين القضاة في إسرائيل، يجب ضمان التمثيل المناسب لمساعدي القضاة في كل أقسام المؤسسات القضائية، يجب أن يقوم فريق من سلطة المحاكم بإعداد خطة لاستيعاب مساعدي ومساعدات القضاة وعرضها على الحكومة من أجل الموافقة عليها.

البلدات المختلطة

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
اللد والرملة ويافا وعكا وحيفا ومعلوت ترشيحا ونوف هجليل والبلدات العربية بالمجالس الاقليمية			٢٠٠		١,٠٠٠

لم تهتم الوزارات الحكومية في الماضي بالسكان العرب الذين يعيشون في البلدات المختلطة، مثل: الرملة، اللد، تل أبيب - يافا، عكا، حيفا، نوف هجليل، معالوت ترشيحا (فيما يلي "البلدات المختلطة") وتم استثناء البلدات العربية الموجودة في السلطات الإقليمية ذات الأغلبية اليهودية من الخطط الحكومية لتطوير البلدات العربية.

يُقترح تخصيص ميزانية لهذه البلدات التي يعيش فيها حوالي ١٠٪ من المواطنين العرب بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل في السنة، ومليار شيكل خلال خمس سنوات. فيما يلي المجالات المقترحة:

	التربية والتعليم	الرفاه	الإسكان	الثقافة والرياضة	العمل
اللد	تقوية جهاز التربية والتعليم معالجة ظاهرة التسرب	الفقر والأمن الغذائي	الاعتراف بالأحياء غير المعترف بها	تعزيز المؤسسات الثقافية	مكتب تشغيل
الرملة	تقوية جهاز التربية والتعليم معالجة ظاهرة التسرب	الفقر والأمن الغذائي، العنف الأسري	توسيع مخططات الإسكان	تعزيز المؤسسات الثقافية	مكتب تشغيل
يافا	تقوية المدارس الحكومية		توسيع مخططات الإسكان	تعزيز المؤسسات الثقافية	مركز توجيه مهني
حيفا	تقوية المدارس الحكومية معالجة ظاهرة التسرب	الفقر والعنف في بعض الأحياء	إعادة تأهيل أحياء وادي النسناس والحليصة	تعزيز المؤسسات الثقافية	التوجيه المهني في الحليصة ووادي النسناس
عكا	معالجة ظاهرة التسرب	الفقر والأمن الغذائي، والعنف	إعادة تأهيل الأحياء	تعزيز المؤسسات الثقافية	مكتب تشغيل
نوف هجليل	إقامة مدرسة ابتدائية عربية	إتاحة خدمات الرفاه		تعزيز المؤسسات الثقافية	مكتب تشغيل
معلوت – ترشيحا	تعليم غير رسمي		إنشاء حارة جديدة	تعزيز المؤسسات الثقافية	مكتب تشغيل
المجلس الإقليمي مسجاف			بنى تحتية للقرية	إنشاء مؤسسات ثقافية	
المجلس الإقليمي جلبواع			بنى تحتية للقرية	إنشاء مؤسسات ثقافية	
المجلس الإقليمي زفولون			بنى تحتية للقرية	إنشاء مؤسسات ثقافية	
المجلس الإقليمي حوف هكرمل			بنى تحتية للقرى	إنشاء مؤسسات ثقافية	

القرى العربية في النقب

الاحتياجات	الميزانية المعدة للموضوع في سنة ٢٠٢١ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢١ (مليون شيكل)	المطالب من ميزانية عام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	ميزانية الوزارة لعام ٢٠٢٢ (مليون شيكل)	الخطة الخمسية (مليون شيكل)
• تطوير البنى التحتية للسكن والتعليم والتشغيل • الاعتراف بالقرى غير المعترف فيها			١,٠٠٠		٥٠٠

يشمل قرار الحكومة ٥٥٠ القرى المعترف بها في النقب، وفي ظل الوضع الخاص للقرى غير المعترف بها في النقب على الحكومة بلورة خطة يتم تنفيذها من قبل سلطة التطوير الاقتصادي تهدف إلى:

١. الاعتراف بملكية السكان العرب في النقب لأرضهم.

٢. تطبيق الخطة المقترحة في القرى غير المعترف بها في النقب.

طرح محاسبو السلطات المحلية العربية البدوية في النقب وثيقة قبيل الخطة الخمسية الجديدة التي اقترحت مؤخرا يجب أن يكونوا شركاء فعليين في مسار تطوير الخطة المستقبلية. يضم المنتدى حاليا ٩ سلطات بدوية في النقب: القسوم، حورة، كسيفة، اللقية، نفي مدبار، عرعرة، رهط، شقيب السلام، تل السبع، ٦ مجالس محلية، بلدية واحدة، مجلسين إقليميين.

استعرضوا المحاسبين بوثيقتهم المعيقات التي ستساهم إزالتها في تنفيذ المشاريع الداخلية للسلطات المحلية البدوية ونموها، وتطرقوا إلى قرارات تم اتخاذها في خطة ٢٣٩٧ واستعرضوا الأمور المركزية التي يجب الاهتمام بها في الخطة الجديدة.

تعتبر السلطات المحلية البدوية في الجنوب من أكثر السلطات فقرًا في إسرائيل، وكذلك الأمر بالنسبة لسكانها، بلزم هذا الواقع الجميع، حكومة ورؤساء سلطات محلية، العمل على تغييره. تعاني السلطات المحلية في النقب من معيقات أساسية تمنع تطورها بينها

١. مشكلة الميزانية العادية:

تعتمد ميزانية السلطات بالأساس على دخلها الخاص، الرسوم بأنواعها للضريبة، وخاصة ضريبة العقارات والمصالح التجارية، تعتبر هذه الضرائب مصدر دخل مهم لتمويل خدمات البلدية، مثل التربية والرفاه وجمع النفايات. في السلطات العربية البدوية في الجنوب لا توجد مناطق صناعية، حجم العائلات كبير ودخلهم قليل، وفي المقابل أيضًا الضرائب قليلة، ولا يوجد دخل ذاتي يكفي لخدمة السكان، هذه المشكلة يجب التركيز عليها لحلها في الخطة الخمسية القريبة، وذلك يتم بالطرق التالية:

أ. **تغيير مبنى ضريبة العقارات:** على الدولة أن تعمل على زيادة المدخول من ضرائب المصالح التجارية، وتطوير المناطق الصناعية وتشجيع إقامة مصانع ضمن مناطق تعود بالدخل على السلطات المحلية البدوية، وإعادة تقسيم الضرائب الإقليمية والحكومية بشكل أكثر عدلًا (مصانع، سياحة، معسكرات الجيش، مؤسسات حكومية) وتقسيم عادل لأموال «صندوق سد الفجوات».

ب. **الاعتماد في منح التوازن على معادلة حسابية غير سليمة** تفقر السلطات المحلية العربية البدوية وتدفعها إلى أدنى مرتبة بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، وتكاد تكون وحدها. يؤدي المعدل المنخفض للدخل الذاتي الى الاعتماد المصيري على هبات الموازنة، لكن النموذج الحالي لمنح التوازن منقوص ويساهم في إفقار البلدات البدوية. لماذا؟ لأن منحة التوازن تعطى من قبل وزارة الداخلية حسب حجم السكان المسجلين في سجل السكان الرسمي، لكن من المعروف أن السلطات البدوية تقدم خدمات لآلاف البدو غير المسجلين، علاوة على ذلك، يتم احتساب المنحة وفقًا «للحد الأدنى للدخل»، الذي يكون أعلى بكثير من الدخل الفعلي لسكان هذه القرى. هذا تمييز مزدوج: مرة من خلال احتساب المنحة على أساس الدخل الأعلى من الدخل الحقيقي، ومرة ثانية من خلال تخصيص منحة أقل مما هو مستحق، ومن ثم فإن المنحة الفعلية المقدمة أقل مما كان ينبغي تقديمه لو تم إجراء حساب سليم ودقيق. كما يؤدي اشتراط ١٥٪ من منحة التوازن الامتثال لأهداف الجباية إلى تفاقم الوضع. يجب تعديل معادلة توزيع هبات الموازنة في أقرب وقت ممكن يتم على أساسه تحديد حجم المنح المخصص للسلطات المحلية البدوية وتعديله وفقًا للمعطيات الفعلية.

ت. إن **عدم وجود تعويض مناسب عن الخدمات المقدمة لسكان المناطق غير المعترف** بها يفرض مستوى منخفض من الخدمة: تقدم السلطات المحلية البدوية خدمات متنوعة لسكان البلدات غير المعترف بها وخاصة للقبائل التابعة، أحيانًا دون أي تعويض وأحيانًا بتعويض جزئي. لا يتم تسجيل قسم كبير من متلقي الخدمة في السلطات المحلية ضمن إحصاء السكان في السجل. في ٢٠١٨-٢٠١٩ قامت وزارة الداخلية بمحاولة قصيرة الأمد لتعويض المجالس بمنحة مخصصة (حسب تقرير سيفان لهافي)، ولكن تم إيقاف التعويض في نهاية عام ٢٠١٩ دون سابق إنذار ودون تفسير، وكانت النتيجة أن اضطرت السلطات الى تقديم خدمات محدودة، بما في ذلك صيانة سيئة للبنى التحتية والمؤسسات العامة، مما يلحق الضرر بمستوى حياة السكان، ويلزم اتخاذ خطوات فورية لتصحيح الغبن المذكور التي تؤدي إلى حصول سكاننا على الخدمات فقط الأساسية والمنقوصة.

ث. **التمويل التفاضلي لمشاركة السلطة المحلية (تلاؤم) في خدمات التعليم والرفاه:** تشكل ميزانيات التعليم والرفاه الاجتماعي جزءًا مهمًا من ميزانيات السلطات المحلية بشكل عام والعربية البدوية بشكل خاص. تقوم المؤسسات الحكومية بتخصيص التمويل والمشاركة البلدية بشكل موحد دون اعتبار كاف لقدرة السلطات الضعيفة على تلبية المعايير التي يتم تحديدها. في غياب الدخل الذاتي الكافي، فإن عبء التمويل المطلوب (٢٥٪ في الرفاه الاجتماعي و٣٦٪ في التعليم) غير محتمل على السلطات المحلية البدوية. مع عدم وجود خيار، تستخدم المنح المتوازنة أحيانًا كعامل تمويل تكميلي لتوفير التعليم الأساسي وخدمات الرفاه الاجتماعي. مطلوب طريقة تمويل تفاضلية تأخذ في الاعتبار بشكل أعمق الوضع الاجتماعي والقدرة الاقتصادية للسلطات المحلية البدوية.

٢. **قيود داخل مصادر ميزانيات التطوير:** هبات التطوير هي مصدر رئيسي لتنفيذ خطط التطوير في السلطات المحلية في إسرائيل، تمول هذه الميزانية مشاريع التخطيط والتطوير للأحياء الجديدة، والمصادقة على توسيع المخططات لبناء الوحدات السكنية في الأحياء القديمة. ومع ذلك، على عكس البلدات الأخرى، يتم تنفيذ مشاريع التطوير والاسكان في السلطات البدوية من قبل «سلطة تطوير وإسكان البدو في النقب» ولجان تنظيم المنطقة دون التعامل مع متطلبات التنمية الناتجة عن مشاريع الاسكان. ينتج عن النظام الحالي مجموعة متنوعة من الصعوبات التي تتطلب حلًا، نشير إلى بعضها:

أ. **زيادة نسبة البناء في الأحياء القديمة دون الاهتمام بتأثيرها على البنى التحتية القائمة:** زيادة نسبة البناء في الأحياء القديمة من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪ بهدف توفير حل للاحتياجات السكنية بسبب التزايد الطبيعي، دون رصد ميزانيات لتطوير البنية التحتية القديمة، تؤدي إلى ضغط غير كاف لتيار المياه في المنازل، وضغط على قدرة استيعاب شبكة الصرف الصحي، مما يؤدي إلى تعطيل وتخريب متكرر، وضغط وانقطاعات في البنية التحتية للكهرباء، ونقص في مساحات المؤسسات العامة، وقلة مواقف السيارات وغيرها...

ب. **إنشاء أحياء جديدة دون تلبية احتياجات تطوير البلدات جديدة:** يهدف تطوير أحياء سكن جديدة بواسطة سلطة التطوير البدوية بالنقب إلى تقليص عدد السكان في البلدات غير المعترف بها ونقل هذه التجمعات إلى مواقع دائمة ضمن السلطات المحلية البدوية. يتم تنفيذ هذ المخطط دون توفير المطلوب لحاجات التطور المستمدة من هذا التوسع.

ت. تخصيص أراضٍ دون توفير بنية تحتية متطورة: تخصص الحكومة قطع أراضٍ في الأحياء الجديدة والتي تهدف في الغالب إلى استيعاب العائلات الذين تم إجلاؤهم من القرى غير المعترف بها، وعادة ما يتم توفيرها مجانًا، لا يمثل سعرها سوى مستوى بدائي من التطوير في الأحياء الجديدة، والاهتمام بشكل جزئي فقط إلى العبء المفروض على البنية التحتية المحلية القائمة، والافتقار إلى عنصر ضروري لتطوير البنية التحتية القديمة. والذين يتعين عليهم تحمل عبء تطوير وتكييف البنية التحتية المحلية هم سلطاتنا المحلية، التي لا تملك الميزانيات لتمويل استكمال التطوير المطلوب.

ث. **خسارة الإيرادات المحتملة من رسوم التطوير:** تعتبر رسوم التطوير مصدرًا رئيسيًا لميزانيات التطوير في السلطات المحلية في إسرائيل، يكاد يكون دخل السلطات البدوية من ذلك معدومًا نظرًا لأن التطوير والجباية تتم من قبل سلطة تطوير وإسكان البدو وعادة ما يتم منح الأرض بسعر شبه مجاني. من وجهة نظر السلطات المحلية البدوية، الحديث يدور حول خسائر بعشرات الآلاف من الشواكل لكل وحدة سكنية جديدة.

ج. **خسارة الإيرادات المحتملة من "بدائل رسوم التطوير":** نظرًا لأن أسعار قطع الأراضي قريبة من الصفر، لا تحصل السلطات المحلية البدوية أيضًا على ما يمكن اعتباره "بدائل" رسوم تطوير التي كان من المفترض أن تتيح لها مصدرًا للميزانية حتى تكون جزءًا من تطوير البنية التحتية المطلوبة.

ح. **نقص التمويل لتطوير قطع الأراضي العامة:** إن الحد الأدنى من التطوير الممنوح للأراضي العامة في الأحياء الجديدة يجبر السلطات المحلية على استثمار مبالغ ضخمة من ميزانياتها الضئيلة لاستكمال تطوير البنية التحتية الشاملة التي لم يتم تنفيذها في الأصل عند إنشاء الحي. لم يتم تضمين هذه الاستثمارات في "مفاتيح الميزانية للمباني العامة" التي حددتها هيئات التمويل الحكومية (باستثناء وزارة التربية والتعليم، التي توفر مشاركة جزئية) وتقع ضمن ميزانية السلطة المحلية.

خ. **لا يترافق بناء الأحياء الجديدة مع تحديث البنى التحتية القديمة،** ولا يشمل حلًا لبناء وتوسيع المؤسسات العامة. في ظل عدم وجود اتفاقيات شاملة مع السلطات البدوية، لا توجد زيادة في ميزانية السلطة المحلية فيما يتعلق بالاستثمارات في المنطقة لتطوير البنية التحتية القديمة وبناء وتوسيع المؤسسات العامة للسكان الجدد.

تؤدي لسياسة التمييز المذكورة إلى افتقار الاحياء إلى الصيانة وتطوير البنية التحتية العامة. وتتنوع المظاهر: قلة الحدائق والأماكن العامة المفتوحة، ازدحام في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، من خلال مدخل واحد إلى منطقة غير مطورة وغالبًا ما تكون مزدحمة ومتراصة، قلة البستنة والزراعة في الأحياء. في معظم الطرق، هناك حاجة إلى ترميم عاجل وتجديد طبقات الإسفلت، وغير ذلك... هناك حاجة إلى عمليات وتحركات فورية لإزالة الحواجز المذكورة أعلاه والتي ستمكن من التطوير السليم وصيانة البنية التحتية في البلدات البدوية.

دروس مستفادة من الخطة الخمسية الحالية – ٢٣٩٧

أ. **الحاجة إلى التشاور والمشاركة ونقل المعلومات في الوقت الفعلي:** تم إعداد الخطة الخمسية السابقة - ٢٣٩٧ في الوزارات الحكومية دون استشارة كافية مع المجتمع البدوي، وركزت في الغالب (نحو ٨٥٪) على المجالات التي تم تنفيذها مباشرة من قبل الوزارات الحكومية والأقسام التابعة للحكومة. نطلب أن تكون صياغة الخطة الخمسية الجديدة من خلال عملية تشاورية وشفافة تشمل عملية إعلام ونشر وحتلنة تمنح السلطات المحلية صورة مفصلة عن حالة التنفيذ ومستوى تنفيذ جميع أقسام الخطة بشكل حقيقي وفي الزمن الفعلي.

ب. **تعميق مشاركة السلطات المحلية في تنفيذ الخطط الميدانية:** أتاحت الخطة الماضية للسلطات المحلية مشاركة وتأثير محدود للغاية في تنفيذ الخطط في الميدان. هذا وضع غير لائق ويجب تصحيحه في الخطة الجديدة (تم تسجيل المشاركة الأكثر أهمية في الفصل الخاص بالحكم المحلي الذي تتعامل معه وزارة الداخلية وفي مجال المباني العامة التي تتولاها وزارة الإسكان، باقي المجالات تم التقدم بهم بشكل مباشر عبر المكاتب الحكومية والأقسام التابعة لها دون مشاركة كافية). يجب التشاور وإشراك السلطات المحلية وموظفيها في تحديد أهداف ومحتويات الخطة الخمسية الجديدة، حيث ستسمح هذه الخطوة بالتجاوب مع احتياجات السكان البدو وستساهم في تحسين مضامين الخطة.

ت. **أدت آليات الرقابة الصارمة إلى أزمة ثقة بالسلطات وجعلت من الصعب تنفيذ الخطة:** في فصل الحكم المحلي من الخطة، الذي تناولته وزارة الداخلية، تم وضع قواعد عمل صارمة، دون مرونة للتغييرات التي تحدث أثناء التنفيذ، وتم بناء آليات تحكم خاصة وصارمة لم نعرف مثلها من قبل. تسببت آليات الرقابة المخصصة للمجتمع البدوي في تأخير استعمال الميزانيات، وخلقت حواجز بيروقراطية غير ضرورية وأجواء عمل غير مريحة جعلت من الصعب تحقيق أهداف البرنامج. يبدو أن قواعد الرقابة الصارمة هي تعبير عن عدم الثقة وتعكس عدم الاعتراف بمهنية العمود الفقري للإدارة في السلطات. لا مجال لآليات رقابة صارمة كهذه للمجتمع

البدوي، نتوقع أن تكون آليات الرقابة التي سيتم تطبيقها في الخطة الجديدة هي نفس الآليات المستخدمة فيما يتعلق بجميع السلطات المحلية في إسرائيل.

ث. **تقليص ميزانية الخطة الحكومية أثناء التنفيذ:** جزء من فصل الحكم المحلي في القرار ٢٣٩٧ وعلى أساس الميزانيات المقترحة عليها، حددت السلطات المحلية قائمة بالخطط والأنشطة التي يتعين تنفيذها حيث كان من الواضح أن هذه الخطط ممولة بالكامل من الحكومة، ولكن بشكل مفاجئ، في السنة الرابعة طولبت السلطات المحلية العربية البدوية بتوفير ٢٠٪ من تكلفة الخطة، وفي السنة الخامسة ٤٠٪ منها، دون أي تعديل أو تطوير في دخلهم. نتوقع أن تكون التعليمات وقواعد التنفيذ في الخطة الجديدة متوافقة مع الملخصات، وبما يتماشى مع نمو موارد السلطات الخاصة، ولا يتم تعديلها من جانب واحد.

٣. الأهداف المطلوبة في الخطة الخمسية التالية:

كمحاسبين للسلطات المحلية العربية البدوية ومديرين للجهاز المالي، تصب لدينا الاحتياجات المحلية والمتطلبات المالية والتنظيمية لجميع الأقسام في السلطة المحلية. نتعرض للعوائق والقيود في الهيكل التنظيمي والقدرات المالية، ونصوغ رؤية واسعة فيما يتعلق بالاحتياجات والتركيز المطلوب في الخطة الخمسية القادمة. نود أن نقدم لكم النقاط الأساسية المطلوبة في مجالات السلطات المحلية والبنية التحتية - المجالات التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمجالات العمل لدينا. من الواضح لنا أن هناك قضايا أخرى، لا تقل أهمية، تتطلب العلاج والاهتمام في المجالات التي لا تدخل في نطاق عملنا المباشر، بما في ذلك التعليم العالي والمواصلات والتشغيل، والأمن والزراعة والسياحة، وقضايا الملكية وغيرها. فيما يلي النقاط التي نقترح ان تتطرق اليها الخطة الخمسية القادمة:

أ. **تعميق الميزانية التفاضلية لمشاركة السلطات المحلية الضعيفة في تمويل ميزانيات التعليم والرفاه.**

ب. **آلية التعويض:** إن تطوير الأحياء السكنية الجديدة من قبل «سلطة توطين البدو» وزيادة نسبة البناء في الأحياء القديمة يتطلب إنشاء آلية تضمن تعويضًا واقعيًا للسلطات البدوية وشركات المياه والصرف الصحي نتيجة التطوير الإضافي المطلوب جراء إضافة وحدات سكنية جديدة على الوحدات السكنية القديمة.

ت. **بناء مقرات السلطات المحلية وتطوير الهيكل التنظيمي** يعمل من أجل الخدمة في السلطة المحلية. إنشاء بناء دائم للسلطات المحلية والأقسام التي تقدم خدمات السلطة المحلية.

ث. بناء مبنى تنظيمي أساسي يعمل من أجل تقديم الخدمات وتخصيص الميزانيات والملاكات المناسبة لذلك.

ج. **التناغم السليم بين الوحدات المهنية:** الهندسة والتشغيل والتمويل واستخراج الموارد والتطوير الاقتصادي ورأس المال البشري والآلية وترخيص الأعمال والإشراف البلدي.

ح. **إنشاء وحدات التخطيط الاستراتيجي وإنشاء مراكز المعرفة** والأبحاث لتوفير التخطيط القائم على البيانات في السلطة المحلية.

خ. **تطوير وترميم البنية التحتية القديمة، تطوير وتجديد المباني العامة:** صيانة المسطحات الخضراء، تكنيس الطرق، صيانة المؤسسات والبنية التحتية.

د. **تطوير خدمات مركز توجهات الجمهور البلدي، والدوريات والإشراف البلدي.**

ذ. **تحسين البيئة المعيشية وإزالة العوائق والمخاطر من الأحياء السكنية:** نقل الورشات إلى مناطق الصناعة والتشغيل، توفير مواقف للشاحنات والحافلات في ساحة للمركبات الثقيلة.

ر. **جودة البيئة:**

- معالجة النفايات المكدسة داخل وحول البلدات.
- تطوير الوديان والمتنزهات والمناطق العامة المفتوحة.
- تنجيع استخدام الطاقة والأسطح الشمسية.

ز. **المباني العامة - مراكز الخدمة الإلزامية: توفير خدمات مثل فرع بنك، مكتب بريد، مركز طوارئ، مركز إطفاء، شرطة، مركز للأم والطفل، مركز للمناسبات والمؤتمرات، مكتبة البلدية، مركز مسنين، مراكز شبيبة، الشباب والثقافة، مجمعات الرياضة، قاعات ألعاب القوى.**

س. **بناء الصفوف الدراسية ورياض الأطفال بدلًا من الصفوف الدراسية في المباني المتنقلة.**

ش. **النمو الاقتصادي: تطوير المناطق الصناعية والتشغيلية** وإنشاء مبانٍ للإيجار في المناطق الصناعية لتمكين نقل الأعمال الحرفية من الأحياء السكنية (النجارة والحدادة والكراجات ومواد البناء وغيرها)، وإعداد التخطيط المستقبلي العام والتفصيلي للمؤسسات والبنية التحتية، وإعداد خطط تفصيلية للعمل والتجارة، وإنشاء مراكز تجارية.

ص. **المواصلات:** تطوير طرق وصول إضافية وربطها بمسارات المرور الرئيسية وخطوط مواصلات عامة ومحطات قطار.

مفوضيّة خدمات الدولة - التنوّع الوظيفي في سلطات الدولة

بالنظر إلى أهميّة قضيّة التنوّع الوظيفي والمهني في مكاتب الحكومة والدولة.

على الحكومة أن تعي الحاجة الضرورية لزيادة الاجراءات والأدوات الّتي تضمن تقدم كلّ عملية وطريقة تعزّز التنوّع، المساواة واندماج المواطنين العرب في جميع الهيئات الحكوميّة.

وعلى الحكومة أن تتخذ قرارًا بتحديد الأهداف والاجراءات اللازمة لتعزيز تمثيل المجتمع العربي في المكاتب الحكوميّة، والمؤسسات الحكوميّة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.

وعلى ضوء هذا، يجب اتباع الخطوات التالية:

١. يجب على مفوض خدمات الدولة أن يطرح على الحكومة المصادقة اقتراح قرار زيادة التمثيل المُنصف للعرب في القطاع الحكومي، كي يتم الالتزام بواجب التمثيل المنصف المنصوص عليه في القانون. وفيما يتعلّق بالمجتمع العربي، يجب على قرار الحكومة أن يتضمن هدفًا جديدًا يعبر عن حاجة دمج المجتمع العربي بشكل كامل في كلّ المكاتب الحكوميّة مع التشديد على المناصب المتوسطة والمناصب العُليا. بالإضافة إلى ذلك على قرار الحكومة ايضًا أن يشمل اقتراحات لإزالة كلّ الحواجز، وتوفير الأدوات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف.

٢. ٢. يجب على الحكومة إجراء التعديلات اللازمة على قانون الشركات الحكوميّة ١٩٧٦، وذلك لضمان تمثيل مناسب ومُنصف للمجتمع العربي بين موظفي المؤسسات الحكوميّة.

٣. على مدير هيئة الشركات الحكوميّة أن يعمل على تعيين مديرين عرب في جميع المؤسسات الحكوميّة وأن يحدد خلال ٦٠ يومًا، أهدافًا ونِسبًا في زيادة الموظفين العرب في المؤسسات الحكوميّة، لمدّة خمس سنوات حتّى عشر سنوات حسب توصية هيئات الشركات الحكوميّة.

٤. على مفوضية المساواة في فرص العمل، أن تُفعّل برنامجًا مخصصًا لتشجيع اصحاب العمل الكبار في الاقتصاد، لتشغيل مجموعة متنوّعة من السكان مع التركيز على المجتمع العربيّ، مع توفير أدوات تشمل الاستشارة التنظيميّة والمرافقة القانونيّة، وتوفير التدريب والادوات اللازمة، والمعرفة والمُرافقة الدائمة في عمليات التوظيف والتشغيل المتنوّع. بالإضافة إلى ذلك يجب على المفوضية صياغة خطّة عمل لزيادة الوعي لدى الجمهور العربي حول منع التمييز في سوق العمل. تكلفة الخطّة ستكون ٢٥ مليون شيكل. ووزارة الماليّة تخصّص في كل عام ٥ مليون شيكل لمفوضية المساواة في فرص العمل.

٥. على وزارة المساواة الاجتماعية أن تعزّز الإجراءات اللازمة لزيادة التنوّع وتعزيز تشغيل جيّد للمجتمع العربي في القطاع الخاص. ومن أجل ذلك يجب على الوزارة فحص امكانية القيام بمشاريع او مشاريع مشتركة من اجل زيادة المشاركة والتنوّع في القطاع الخاص، كما يتم القيام به حتى اليوم.

٦. ولهذا الغرض سوف تخصّص وزارة المالية مبلغ قدره ٥ مليون شيكل، كميزانيّة إضافيّة.

٧. يجب على الحكومة أن تفرض على وزراء الحكومة ولجنة فحص التعيينات التي تعمل بموجب قانون الشركات الحكوميّة لعام ١٩٧٦، أنّه ومن أجل تحقيق التمثيل المُنصف في اللجان العامة واللجان التنفيذيّة ومجالس المديرين المعيّنة، عليها أن تضمن مندوب وممثل واحد على الأقل من المجتمع العربي لكل خمسة مندوبة معيّنين أي بنسبة ٢٠٪.

ملخص

تمت صياغة هذا التقرير من قبل مركز مساواة بناءً على المعلومات التي تم جمعها من المنظمات والسلطات المحلية الأخرى قبل الموافقة على ميزانية الدولة في الكنيست للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢ والموافقة على قرار حكومي جديد (رقم ٥٥٠) لسد الفجوات فيما يتعلق بالميزانية لتطوير الخدمات في السلطات المحلية العربية.

قدم مركز مساواة خلال هذه العملية معلومات إلى الوزارات الحكومية، بما في ذلك وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة المساواة الاجتماعية وسلطة التطوير الاقتصادي وأعضاء الكنيست ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية.

يقدر مركز مساواة أن المجتمع العربي سيحتاج إلى مبلغ يقارب ٦٠,٤ مليار شيكل في السنوات الخمس المقبلة لسد الفجوات الاجتماعية الاقتصادية، هذه ميزانية لسد الفجوات فقط وليست الميزانية العادية، معظم الميزانية المطلوبة يتم رصدها كميزانية تطوير.

يتجاوز إجمالي الميزانية الحكومية للسنوات الخمس المقبلة عتبة ٢٥٠٠ مليار شيكل، بعد خصم ديون الدولة والميزانية العادية، يمكن تقدير ميزانية التطوير الحكومي للسنوات الخمس المقبلة بأكثر من ١٠٠٠ مليار شيكل، وبافتراض أن الحكومة تلبي مطالب مركز مساواة فإن ميزانية سد الفجوات لن تتجاوز ٥٪ من ميزانية التطوير الحكومي للسنوات الخمس القادمة.

في ٢٤/١٠/٢٠٢١، أصدرت الحكومة القرار رقم ٥٥٠، والذي تم تعريفه على أنه «خطة اقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي بحلول عام ٢٠٢٦»، استندت الخطة إلى مقترحات من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مركز مساواة ولجنة رؤساء السلطات العربية والمنظمات الأخرى، العديد من المجالات التي قدمتها المنظمات الاجتماعية قد بقيت خارج قرار الحكومة.

وبلغ إجمالي المبلغ المخصص لقرار الحكومة حوالي ٣٠ مليار شيكل.

موقف مركز مساواة أن هذا المبلغ لن يسد الفجوات، لربما سيحسن الخدمات، لكنه لن يحل مشكلة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين معدلات الفقر والبطالة وفجوات الدخل والتعليم والصحة.

توجه مركز مساواة إلى لجنة المالية في الكنيست وطالب بإدراج قرار الحكومة في ميزانية الدولة لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ قبل المصادقة على ميزانية الدولة. قررت الحكومة، بمصادقة لجنة المالية، الاكتفاء بالجملة التالية ضمن الاتفاقيات الائتلافية التي صودق عليها: «ستعمل كل وزارة في مجال نشاطها ووفقًا لاعتباراتها المهنية، مع مراعاة القوانين، وفي الأجزاء المتعلقة وفقًا لتعليمات المستشار». على ضوء تجربتنا، يتطلب تنفيذ قرار الحكومة خطوات إضافية، أهمها تحديد بنود رصد الميزانيات لكل وزارة، وعليه هناك مخاوف من أن مسار تمويل القرار الحكومي لن يكتمل بحلول بداية عام ٢٠٢٢.

قمنا بصياغة التقرير بناءً على احتياجات البلدات العربية والقرى غير المعترف بها في النقب والمواطنين العرب في البلدات المختلطة، لنقدم قاعدة معلومات إلى صناع القرار، وفي النهاية، على المسؤولين العرب المنتخبين خوض نضال شعبي وبرلماني لتحسين واقع المجتمع العربي الاقتصادي والاجتماعي.

سيتم إرسال التقرير إلى السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء الكنيست ووزارات الحكومة بعد المصادقة على ميزانية الدولة. نأمل أن تساعد المعلومات الواردة فيه في اتخاذ قرارات من شأنها سد الفجوات التي نشأت نتيجة التمييز المستمر.

يدير مركز مساواة برنامج التطوير الاجتماعي والاقتصادي منذ عام ١٩٩٧، ويسعدنا أن البرنامج يتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسة «فريدريخ إيبرت» التي تدافع عن قيم التضامن الاجتماعي التقدمي.

يسعدنا استخدام المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير للحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي. سنكون ممتنين لأي شخص يستخدم هذه المستندات و/أو يقدم لنا أدوات لتحسين التقرير، ومن يستخدمه، فليقتبس منه بشكل دقيق.

المصادر

- قرار الحكومة رقم ٩٢٢ في تاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٥ بشأن نشاط الحكومة من أجل «التطوير الاقتصادي للأقليات» في السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠.
- قرار الحكومة رقم ٤٦٨ في تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ - تعديل قرار الحكومة.
- القرار الحكومي رقم ١٤٨٠ تاريخ ٢/٦/٢٠١٦ والمتعلق بخطة حكومية للتمكين والتعزيز الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات البدوية في الشمال للأعوام ٢٠٢٠-٢٠١٦.
- قرارات الحكومة رقم ١٤٠٢ في تاريخ ١٠/٤/٢٠١٦ ورقم ٤٦٨ و٤٦٩ في تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ ورقم ٤٤٣٩ في تاريخ ٦/١/٢٠١٩ ورقم ٥١٣ في تاريخ ٨/١١/٢٠٢٠ ورقم ٨٥٢ في تاريخ ١,٣,٢٠٢١ بشأن معالجة ظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع عربي.
- قرار الحكومة رقم ٢٣٩٧ للتطوير الاجتماعي والاقتصادي للبدو العرب في النقب ٢٠٢١-٢٠١٧.
- قرار الحكومة رقم ٩٥٩ تاريخ ١٠/١/٢٠١٦ وكذلك قرار الحكومة رقم ٤٧٩٨ تاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٩ بشأن تطوير البلدات العربية الدرزية.
- قرار الحكومة رقم ٥٥٠ في تاريخ ٢٤/١٠/٢٠٢٠.
- اقتراح ميزانية الدولة للسنوات ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، وزارة المالية.
- الخطة المنهجية لتحسين الوضع الصحي في المجتمع العربي والمساواة في الخدمات الصحية، والتي تمت صياغتها بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة المساواة الاجتماعية، ٢٠١٩.
- خطة وزارة الصناعة لتطوير المناطق الصناعية.
- مطالب المجتمع العربي من ميزانية الدولة للعام ٢٠٢١.
- نظرة على الفقر في المجتمع العربي- مركز مساواة ٢٠١٩.
- لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، د. شرف حسان.
- منتدى مديري اقسام الرفاه، السيد فتحي أبو يونس.
- منتدى جمعيات الثقافة العربية، السيد سامر معلم.
- الخطة الخمسية - الثقافة في المجتمع العربي ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وزارة الثقافة، أغسطس ٢٠٢١.
- موقف وزارة البناء والإسكان استعدادا لقرار حكومي جديد يتعلق بالسلطات المحلية في المجتمع العربي، وزارة البناء والإسكان، ١,٨,٢٠٢١.
- تقارير دائرة الإحصاء المركزية لإحصاء التشغيل في المجتمع العربي،
- توصيات طاقم العمل الوزاري، وزارة الاقتصاد، أكتوبر ٢٠٢١.
- الشباب في المجتمع العربي، توصيات الطاقم الوزاري، وزارة المساواة الاجتماعية، أكتوبر ٢٠٢١.
- تقرير اللجنة الوزارية لتعزيز الابتكار والهايتك في المجتمع العربي، وزارة المساواة الاجتماعية، أكتوبر ٢٠٢١.

مركز مساواة
MOSSAWA CENTER

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG